





التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا

أ.د. محمد أحمد طجو [1]

ملخص البحث:

ينبع الكلام على السياسة اللغوية والثقافية في سويسرا اليوم من أهمية اللغة والثقافة بالنسبة إلى الدول على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومن أهمية الحالة السويسرية التي تمثل نموذجاً فريداً في التعددية اللغوية والتنوع الثقافي، وفي التعايش السلمي بين لغاتٍ وثقافاتٍ مختلفة؛ والذي يحاول الباحث إلقاء الضوء عليه، وتوضيح خطوطه العريضة، كما ينبع من الدور الذي تقوم به سويسرا من أجل تشجيع الثقافة ومواجهة العولمة في إطار التعدد والتنوع الثقافيين، ومن ندرة الدراسات العربية المتعلقة بالحالة السويسرية.

يبدأ الباحث بتعريف مصطلحات التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية والتخطيط الثقافي، ويتناول الحالة السويسرية من خلال الاستقراء التاريخي الوصفي التحليلي والملاحظة، واستخدام أدوات وطرق مختلفة لجمع المعلومات.

ويستعرض الباحث الواقع اللغوي والثقافي السويسري؛ فيوضح السياقات المختلفة للسياسة اللغوية والثقافية في سويسرا، وأهم الجهات الفاعلة فيها، والسياسة اللغوية في المجالات المختلفة، ومبادئ السياسة الثقافية وأهدافها، ومصادر تمويل الثقافة وتنوعها، والانعكاسات السياسية والاقتصادية للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي، وتقييم التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي. ويختم الباحث بتوصيات للتخطيط اللغوي والثقافي في العالم العربي قامت على استقراء التجربة السويسرية، وملاحظة الواقع العربي، والاطلاع على الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠١٧-٢٠٢٢.

---

١ - كلية اللغات والترجمة، جامعة الملك سعود، الرياض.

توطئة:

رافق التخطيط ظهور الإدارة وقطاع الخدمات منذ منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، مع انبثاق المجتمعات الرأسمالية التي اتبعت الأساليب العلمية في وضع الخطط وتنفيذها ميدانياً، وظهر التخطيط الحقيقي المبني على العلم وعلى الدراسة الإحصائية التجريبية في بدايات القرن العشرين (١٩٢٠) مع الخطط الخمسية التي كان يضعها الاتحاد السوفيتي، وبعد ذلك استفادت الدول الغربية من هذه الخطط، وبدأت توظفها في المجال الاقتصادي والإداري والتربوي واللغوي والثقافي.

وهكذا، لم تعد السياسة اللغوية والثقافية تقتصر على الخطوط العريضة التي يضعها السياسيون للشؤون اللغوية والثقافية؛ لكيلا تخرج من دائرة تحكمهم، وأصبحت تشمل كل ما له علاقة بمضامين اللغة والثقافة وصناعتهما. وإن الكلام عن السياسة اللغوية والثقافية في سويسرا اليوم ينبع من أهمية اللغة والثقافة بالنسبة إلى الدول على الرغم من اختلاف توجهاتها، ومن أهمية الحالة السويسرية التي تمثل نموذجاً فريداً في التعددية اللغوية والتنوع الثقافي وفي التعايش السلمي بين لغات-ثقافات عدة سوف نحاول إلقاء الضوء عليه وتوضيح خطوطه العريضة.

١-أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية استقراء الواقع اللغوي والثقافي السويسري، والتغيرات اللغوية والثقافية التي شهدتها سويسرا في مختلف مراحل تاريخها، وتُعد مسألة دراسة الواقع اللغوي والثقافي السويسري واستقراؤه تاريخياً من المسائل المهمة لأصحاب القرار والمعنيين بالتخطيط والسياسة اللغوية والثقافية في العالم العربي، وللمقارنة بين الحالة السويسرية والحالات الأخرى؛ فالحالة السويسرية مهمة وتنطوي على العديد من الخبرات والممارسات، تتميز التجربة السويسرية في التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية بعراقتها وأطرها المتعددة، ومبادراتها، ومؤتمراتها، ومؤسساتها، وأسسها القانونية، كما تتميز بأهمية التعددية اللغوية والتنوع الثقافي وتعايش لغات وثقافات مختلفة، وطرق التمويل الذي تشارك فيه قطاعات عدة؛ والذي تنعكس آثاره على تشجيع الثقافة والممارسات الثقافية للعائلة وللفرد



في سويسرا. وتأتي أهمية الدراسة من الدور الذي تقوم به سويسرا من أجل تشجيع الثقافة ومواجهة العولمة في إطار التعدد والتنوع الثقافيين، وتنبع أهمية الدراسة أخيراً من ندرة الدراسات العربية المتعلقة بالحالة السويسرية.

٢-منهجية الدراسة وأدواتها

تقوم الدراسة على منهجية دراسة الحالة، وهي إحدى منهجيات البحث المستخدمة في الدراسات النوعية، وهي دراسة تقوم على الاستقراء التاريخي الوصفي والتحليلي، وعلى الملاحظة في آن واحد، وتستخدم أدواتٍ وطرقاً مختلفة لجمع المعلومات من الوثائق التي تشمل القوانين والتقارير والإحصائيات الصادرة عن الجهات الحكومية الاتحادية الفاعلة والكانتونات والمؤسسات والشركات الأهلية، وتدوين الملاحظات، والاطلاع على أدبيات البحث المكتوبة بشكل رئيس باللغة الفرنسية، وقد وفرت طرق المصادر هذه كماً كبيراً ومتنوعاً من المعلومات والبيانات على مستويات عدة، تمت الاستفادة منها بما يتناسب مع الدراسة الحالية وأهدافها.

٣-أسئلة الدراسة

تنطلق دراستنا من سؤال رئيس هو: ما تجربة التخطيط اللغوي والثقافي في سويسرا منذ تأسيسها حتى الوقت الحاضر؟ وهو سؤال تندرج تحته أسئلة فرعية عدة، أهمها:

- ما أهم المراحل التي مرت بها سويسرا لرسم السياسة اللغوية والثقافية وبناء التخطيط اللغوي والثقافي؟
- ما الجهات الفاعلة في تنفيذ السياسة اللغوية والثقافية على المستويين الوطني والدولي؟
- ما أثر التخطيط اللغوي والثقافي على الواقع اللغوي والثقافي السويسري؟
- ما المبادرات اللغوية والثقافية في سويسرا؟
- ما أطر دعم اللغة والثقافة، وحماية أشكال التنوع اللغوي والثقافي على المستويين الوطني والدولي؟
- ما مبادئ السياسة الثقافية الوطنية وأهدافها؟
- ما أهم الجهات الممولة للثقافة السويسرية؟

- ما الانعكاسات السياسية والاقتصادية للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي؟
- ما أهم الممارسات الثقافية، وحجم الإنفاق على المستوى العائلي؟
- ما تقييم التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي في العالم العربي؟

الجدير بالذكر أنه يصعب في هذه الدراسة استقصاء القضايا السابقة كلها بالتفصيل نفسه، وإن ركز الباحث على أهم الجوانب التي تتسق مع أهداف هذه الدراسة وغاياتها والحيز المخصص لها، وإنه يمكن التوسع في الجوانب الأخرى وإضافة جوانب غفل عنها في دراسات لاحقة أخرى.

٤-الإطار النظري

سوف نتكلم في هذا الإطار عن جانبين رئيسين في أدبيات الدراسة النظرية، سوف نتكلم -أولاً-عن موضوع التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية، ثم عن الواقع الديموغرافي واللغوي في سويسرا.

٤-١-التخطيط والسياسة اللغوية والثقافية

ظهر مصطلح التخطيط اللغوي (Calvet, 1996:4) في عام ١٩٥٩ في نص مؤسس بقلم إينار هوجن Einar Haugen الذي درس المشكلات اللغوية في النرويج، وقدم جهود الدولة في التقييس اللغوي لبناء هوية وطنية بعد قرون من الهيمنة الدانماركية، وعاد هوجن إلى الموضوع نفسه في عام ١٩٦٤ في أثناء الاجتماع الأول للسانيات الاجتماعية الذي نظمه وليام برايت William Bright في جامعة كاليفورنيا، وتكرر مصطلح التخطيط اللغوي واتسع، وفقاً لكريستيان لوبييه (Loubier 2011: 1) في نهاية الستينيات ليشمل كل تدخل لتنظيم المشكلات اللسانية الاجتماعية، وظهر مفهوم "السياسة اللغوية" في السياق نفسه.

نشر جوشوا فيشمان Joshua Fishman وتشارلز فرغسون Charles Ferguesson وجيوتريندرا داس غوبتا Jyotirindra Dasgupta في عام ١٩٦٨ كتاباً جماعياً تناول القضايا اللغوية في الدول النامية، واجتمع فيشمان وآخرون للنظر في طبيعة التخطيط اللغوي، وتمخض عن هذا الاجتماع كتاب بعنوان: هل يمكن التخطيط للغة؟ كما

أضاف جوشوا فيشمان، عبارة «السياسة اللغوية» في كتيب بعنوان sociolinguistics نشره في عام ١٩٧٠، واستخدمت العبارة في الإسبانية في كتاب لرفاييل نينيولس Rafael Ninyoles (1975)[1]، وكذلك في العديد من المؤلفات الألمانية والفرنسية، وقد لاقى الثنائي التخطيط اللغوي/ السياسة اللغوية شيوعاً من دون تعريفه تعريفاً دقيقاً.

بقي المصطلحان، التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، سائدين وشائعين بين المختصين، لكن مصطلحاً آخر ظهر في السبعينيات في إقليم كيبك Quebec الكندي، هو مصطلح التدبير اللغوي aménagement linguistique، وذلك بإيحاء من جان كلود كوربي Jean-Claude Corbeil الذي "ساهم مساهمة فعالة في صياغة ميثاق اللغة الفرنسية في كيبك في عام ١٩٧٧" (Loubier 2011: 1)، وقد أشار هنري بوير (Boyer, 2010: 68) إلى منافسة مصطلح التقييس اللغوي linguistique normalisation في المجال الكاتالوني-الإسباني ومصطلح التدبير اللغوي في المجال الكندي-الفرنكوفوني.

ترى كريستيان لوبييه (Loubier, 2011: 3-4) أن تعريف عبارة التدبير اللغوي لم يلق إجماعاً؛ بسبب اختلاف في المنظور وغموض في كلمة "لغوي" التي يمكن أن تحيل إلى اللغة- النظام، وإلى استخدام اللغة التي تُعد ممارسة فعلية، وتعتبر أنه من الضروري إدراك أن ممارسات التدبير اللغوي لا تتعلق فقط بالتدخل اللساني الاجتماعي الواعي والإرادي لبعض الفاعلين الاجتماعيين، وإنما أيضاً ببعض ظواهر التدبير الذاتي اللسانية الاجتماعية التي تنتج عن الممارسات الاجتماعية (المؤسساتية والفردية) من دون أن يكون هناك تدخل خارجي في استخدام اللغات.

وتقدم لوبييه (Loubier, 2011: 4) تعريفاً يشمل مجمل المكونات السابقة: "تدبير الحالات اللسانية الاجتماعية الذي ينتج عن التدبير الذاتي والتدبير الخارجي لاستخدام اللغات في فضاء اجتماعي معين"، وتشير إلى أن هناك من يفضّل المصطلح المولد "اللسانيات السياسية" la glottopolitique، لا سيما في جامعة روان Rouen الفرنسية التي تصدر مجلة متخصصة بعنوان GLOTOPOL، مثل

1- Estructura social y politica linguistica, Valencia, 1975.

مارسيلليسي Marcellesi وغيسبان Guespin اللذين يعتبران أنه يُحيد التقابل لغة/ كلام، ويعني مختلف مقاربات المجتمع للتأثير في اللغة، سواء كان بطريقة واعية أو غير واعية، أو في الكلام: عندما يسن المجتمع القوانين حول وضع اللغة الفرنسية ولغات الأقليات أو عندما يمنع استخداماً وخطاباً معيناً في المدرسة مثلاً، ويجعله مادة للدراسة والتمحيص؛ باختصار، يرى غيسبان ومارسيلليسي (Marcellesi et Guespin,1986:5) أن اللفظ ضروري ليشمل كل الظواهر اللغوية التي يأخذ فيها تدخل المجتمع شكلاً سياسياً، وأن كل قرار في السياسة اللغوية سوف تكون له بالضرورة، إذا ما دخل حيز التنفيذ، نتائج لسانية سياسية.

يرى كالفي (Calvet, 2011) أن التخطيط اللغوي يعني البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق السياسة اللغوية موضع التنفيذ على ساحة معينة، ويُقصد بالسياسة اللغوية "مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وعلى وجه التحديد بين اللغة (اللغات) والحياة في الوطن"، ويورد دربال (دربال، ٢٠١٤: ٣٢٥-٣٢٦) جملة من الملاحظات حول تعريف كالفي:

١-السياسة اللغوية: اتخاذ قرار بشأن جملة من الخيارات المطروحة القابلة أو غير القابلة للتنفيذ.

٢-تتخذ القرارات بصورة واعية مقصودة لا عفوية ولا ارتجالية.

٣-يحصر التعريف موضوع السياسة اللغوية الأساس في علاقة اللغة بالحياة الاجتماعية وعلى وجه الخصوص علاقتها بالوطن.

٤-تقتضي السياسة اللغوية توفر جملة من المنطلقات، أهمها:

- الجماعة أو الجماعات اللغوية.
- اللغة أو اللغات.
- إرادة تنظيم علاقة -لافتة للانتباه- بين اللغة والحياة؛ كإرادة إحياء لغة ما أو الرغبة في اعتماد أو تحييد أو عصرنة لغة أو لغات ما.
- خبرات مدروسة دراسة علمية تهدف إلى تنظيم العلاقة بين اللغة أو اللغات والمجتمع.
- وجود سلطة ما تنظم الحياة داخل الوطن بما فيها تنظيم الوضعية اللغوية.

وتعتبر الإرادة والسلطة برأينا من أهم المنطلقات؛ لأن اتخاذ قرار أنجلزة التعليم

أو فرنسته أو تعريبه يشكل خياراً في السياسة اللغوية، فالإنجليزية التي ظلت طويلاً تحت هيمنة الفرنسية في بريطانيا، حصلت من الضبط اللغوي ما جعلها مرشحة لتكون لغة رسمية فلغة للمحاكم والوثائق القانونية بموجب مرسوم أصدره الملك إدوارد الثالث (١٣١٢-١٣٧٧)، ولما تحولت بريطانيا من وضع المستعمَر إلى وضع المستعمِر جعلت لغتها وسيلة التعليم في مستعمراتها (كندو، ٢٠١٥: ١١٣). ويركز جان- ميشيل إلوا (Eloy, 1997:7) على السلطة والأيديولوجيا فيعتبر أن النقاش حول التدبير اللغوي والسياسة اللغوية غالباً ما يكون أيديولوجياً، ويشمل ذلك أيديولوجية الباحثين، والواقع أن كل تخطيط لغوي يفترض سياسة، وهي سياسة سلطة؛ فتطور التشريع اللغوي في فرنسا[1] مثلاً يعكس من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٩٤ عدة أيديولوجيات سياسية: طابع توجيهي لعمل اللجان المصطلحية، ووحي ليبرالي في قانون با- لوريول loi Bas-Lauriol الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥ والمتعلق باستخدام اللغة الفرنسية، والعودة إلى سياسة إرادوية مع قانون توبون loi Toubon لعام ١٩٩٤، ويرى هنري بوير (Boyer, 2012:93) أن الأيديولوجيا اللسانية الاجتماعية، أي الأحادية اللغوية، عملت منذ فرض اللغة الفرنسية لغة مشتركة، وفق مسارين رئيسين متعاضدين: أحادية لغة داخل فرنسا تفرض احترام سلامة اللغة الفرنسية الوطنية، وأحادية لغوية خارج فرنسا تهدف إلى الترويج لعالمية اللغة الفرنسية، وهو ما أطلق عليه جان لوكليرك Jean Leclerc أيضاً اسم سياسة «التدويل اللغوية» التي تمارسها دولة - تكون عادة قوة استعمارية سابقة متفوقة من حيث اللغة -خارج حدودها اللغوية، ومن الدول التي مارست هذه السياسة ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة والبرتغال.

يرى علي القاسمي (القاسمي،٢٠١٥: ١٢-١٣) أن السياسة اللغوية في الدولة تنعكس على سياساتها الأخرى، مثل «السياسة التعليمية والسياسة الإعلامية والسياسية والاقتصادية وغيرها، بل حتى على أنظمتها الثانوية مثل نظام منح تأشيرة

١- انظر بخصوص الحالة الفرنسية دراستنا الموسومة بعنوان «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في فرنسا: دراسة حالة» في كتاب الاستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية. دراسة لحالات مختلفة في التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، تحرير الدكتور محمود بن عبد الله المحمود، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٦م.

الدخول إلى أراضيها؛ فمعظم الدول الأوربية، مثلاً، لا تمنح تأشيرة العمل إلا إذا كان طالبها يعرف اللغة الرسمية للدولة المستقبلة ويجتاز اختباراً لغوياً منمطاً»، ويرى القاسمي أيضاً أن السياسات اللغوية المختلفة تنطلق من خمس وجهات نظر متباينة: الإدماج اللغوي، والتعدد اللغوي، والإحياء اللغوي، والتدمير اللغوي، والعالمية اللغوية، وتنطبق وجهة النظر الثانية على الحالة السويسرية حيث يسود الاعتقاد بضرورة تأمين الحقوق اللغوية لجميع المواطنين مهما تعددت أعراقهم وتباينت ألسنتهم، وبتنمية اللغات الوطنية على قدم المساواة، وهكذا تتعايش في سويسرا اللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومنشية التي تعد لغات رسمية في البلاد ويتعلمها الأطفال في المدارس. وتناقض وجهة النظر هذه وجهة النظر الأولى (من الأمثلة عليها منطلقات السياسة اللغوية في فرنسا، و«حركة الإنجليزية فقط» في الولايات المتحدة) التي تقول إن ضمان حقوق المواطنين بما فيها الحقوق اللغوية يسهم في التنمية البشرية.

وتمر آلية رسم سياسة لغوية بمراحل أساسية عدة أشارت إليها البحوث والدراسات. يميز هربرت سيمون Herbert Simon بين أربع مراحل: تشخيص المشكلة، وتصور الحلول الممكنة، واختيار أحد الحلول، وتقويم الحل الذي تم اختياره، وقد استوحى أوجن من هذا النموذج مباشرة؛ لأنه يحلل مختلف مراحل التخطيط اللغوي باعتبارها تدبير قرار: المشكلة، وأصحاب القرار، والبدائل، والتقويم، والتطبيق (Calvet, 1996).

وأما عبارة التخطيط الثقافي فقد ظهرت خلال الستينيات والسبعينيات مع التحول في ديموغرافيا المدن واقتصادها إذ يندرج التخطيط الثقافي في الاستراتيجيات الأوروبية؛ لتجديد المدن التي دُمجت فيها الفنون بكل جوانب الحياة اليومية والثقافة المحلية، وتدعم دول العالم بأسره اليوم التخطيط والتنمية الثقافية وتشارك فيهما بشكل فعال (Trousse de planification culturelle, 2010: 1). ويؤكد الدبلوماسي الروسي سيرجي إيفانوفيتش كوسينكو صاحب كتاب سياسة الثقافة أو ثقافة السياسة: تجربة فرنسا (كوسينكو، ٢٠١٠) أن "السياسة الثقافية" ابتكار فرنسي، فقد أدخل الفرنسيون المصطلح إلى اللغة، وجعلوه شائعاً، إذ كان الملوك، لا سيما فرانسوا الأول ولويس الرابع عشر، أول الحماة والمدافعين عن الآداب

والفنون في فرنسا. ويمكن القول، إذا تجاوزنا الجدل المتعلق بأصل المصطلح، إن مفهوم "السياسة الثقافية" يستمد معناه من كلمة سياسة، وقد جاء في المادة التاسعة من الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (السياسات الثقافية بوصفها حافزاً على الإبداع) أنه ينبغي على السياسات الثقافية، إلى جانب ضمان التداول الحر للأفكار والمصنفات، «أن تكفل تهيئة الظروف المواتية لإنتاج ونشر سلع وخدمات ثقافية متنوعة؛ وذلك عن طريق صناعات ثقافية تملك الوسائل اللازمة لإثبات ذاتها على الصعيدين المحلي والعالمي، ويرجع لكل دولة، مع احترام التزاماتها الدولية، أن تحدد سياساتها الثقافية وتنفذها بأفضل الوسائل التي تراها، سواء بالدعم التنفيذي أو بالأطر التنظيمية الملائمة».

ويعرف جيرار وجنتي (Girard et Gentil,1982:X) السياسة الثقافية بأنها «نسق من الغايات والأهداف التي تعتمد وسائل وأدوات تقرها مجموعة معينة، وتقوم على تنفيذ ذلك سلطة ما في ميدان الثقافة»، وكان جيرار قد أشار إلى تذكير المدير العام لليونسكو بأنه لا يحق لليونسكو أن تحل محل الدول في تعريف سياساتها الثقافية، وأنه يفضل أن يعني المفهوم ما يلي (Girard,1969: 8):

أ- مجموعة من الممارسات الاجتماعية الواعية والمقصودة، ومن التدخلات أو عدم التدخلات الهادفة إلى إشباع الحاجات الثقافية، بالاستخدام الأمثل لكل الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها مجتمع ما في وقت معين.

ب- تحديد بعض معايير التنمية الثقافية، وربط الثقافة بتكامل شخصية الفرد، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد جاء في موقع وزارة السياحة والثقافة والرياضة في مقاطعة أونتاريو الكندية (Planification culturelle, 2010) أن التخطيط الثقافي منهج للتخطيط والتنمية يتمحور حول الواقع الاجتماعي، ويقصد به "عملية تهدف إلى تحديد الموارد الثقافية لمجموع الشعب، وتعزيز إدارة هذه الموارد ودمجها في كل مسارات التخطيط واتخاذ القرار على المستوى المحلي"، وتتضمن العملية خمس مراحل، هي: الانطلاق، وتحليل الوضع الحالي، ووضع رؤية، وتحديد الطريق الواجب اتباعه، ودمج الثقافة بالنشاطات اليومية، وسواء تعلق الأمر بمؤسسة أو بدولة فإن السياسة الثقافية يجب أن تتضمن دائماً وسائل لتقييم النتائج؛ من أجل إعادة النظر في الغايات والأهداف

والأدوات وتطويرها، وقد تبلور مفهوم "السياسة الثقافية" نتيجة للأحداث التي ميزت القرن العشرين الذي شهد تحولات مختلفة في شتى نواحي الحياة؛ بحيث "امتدت آثارها إلى المجال الثقافي، وانعكست بوضوح على السياسة الثقافية فكراً وممارسة، ما أدى إلى التفكير في معايير جيدة للممارسة الثقافية بالتخطيط والتنظيم الكامل، للوفاء بالمطالب الثقافية للمجتمعات مثلها مثل غيرها من الخدمات التي يحتاجها المجتمع" (لوصيف، ٢٠١٢).

إن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، وإن "سلوكه يصدر في أشكال أو أنماط منتظمة، وفي صورة على قدر كبير من الاطراد والتواتر" (Thompson, Ellis, Wildavsky,) 1990، وإن المجتمع يحتاج إلى الثقافة، وهذه الحاجة ضرورة اجتماعية على وجه التحديد: "يحتاج الإنسان إلى المجتمع ليكون موجوداً، والثقافة هي تفعيل لهذه الضرورة"(Fleury, 2008: 47-48). وقد تطور مفهوم السياسة الثقافية ليشمل، بمعناه الواسع، كل نشاطات السلطات الحكومية الهادفة إلى دعم الأدب والفن والدين والتأهيل والعلم ووسائل الإعلام وأوقات الفراغ، وتقوم وظيفتها الرئيسة على وضع القوانين، مثل القوانين المتعلقة بحقوق المؤلف (الملكية الفكرية)، وحماية الممتلكات الثقافية، وتشجيع الإبداع الفني، وتأخذ السياسة الثقافية بعداً اجتماعياً أكثر اتساعاً عندما تكون في خدمة البحث عن هوية جماعية أو حوار نقدي بخصوص هذه الهوية، وتصبح سياسية عندما تجعل الأعمال الفنية أو القيم الفكرية أداةً لتحقيق أهدافها الخاصة، وينسجم مفهوم «تشجيع الثقافة» في الحالة السويسرية التي ندرسها هنا، مع تعريف الثقافة بمعناها الحرفي فيشير إلى "الدعم المادي للإنتاج الثقافي وللنشر وللمحافظة على الخدمات الثقافية التي تقدمها مؤسسات حكومية وأهلية، مثل الجمعيات الثقافية والراعية للآداب والفنون(Keller, 2011).

نشير في هذا السياق إلى مفهوم التخطيط الاستراتيجي الثقافي أو استراتيجية التخطيط الثقافي[١]، إذ أصبحت الاستراتيجية الثقافية في الوضع الراهن تعني المبادرة

١- يرتبط مصطلح «استراتيجية» بالمجال العسكري والحربي، ويعود أصله إلى اللغة اليونانية: اشتق المصطلح من الكلمة اليونانية stratêgy التي اشتقت أصلاً من كلمتين مركبتين: stratos التي تعني الجيش و Agein التي تعني قيادة. وتعني الكلمة المركبة strategos في اللغة اليونانية القديمة قائد الجيش. وقد اشتقت من كلمة strategos كلمة strategee التي تعني الجنرال. انظر: د. علي محمد إبراهيم كردي، "أصل مفهوم الاستراتيجية"، تم تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://kenanaonline.com/users/alikordi/posts/352137.

إلى تحديد الثقافة المطلوبة وتشكيلها والمحافظة عليها وليس انتظار كيف تأتي مجريات الأحداث[1]. وتحتاج الثقافة في سويسرا وفي غيرها من الدول، مثل جميع المجالات، تحتاج للتخطيط ولسياسة ثقافية واضحة ومحددة المعالم، تبعدها عن الفوضى والعشوائية، وتركز على أهمية المشاركة الثقافية، وتعزز اللحمة الاجتماعية، وتدعم التنمية الاقتصادية، وتشجع الإبداع والابتكار.

٤-٢-الواقع الديموغرافي واللغوي

تتميز سويسرا بتنوعها اللغوي والثقافي، إذ يعيش فيها اليوم "مواطنون من حوالي ١٤٠ دولة" (مرحبا بكم في سويسرا، ٢٠١١: ٥)، ويعد هذا التنوع اللغوي والثقافي أحد نتائج تنوع التركيبة السكانية الأصلية فيها، والهجرة إليها من العديد من بلدان العالم، وأحد أهم "المميزات الأساسية لسويسرا التي تتميز بتاريخ عريق"، وهو أيضاً مصدر مهم للدراسات اللسانية الاجتماعية، ولاهتمام الحكومة السويسرية بالمساواة بين اللغات وبتعليم اللغة للمهاجرين لتسهيل اندماجهم في المجتمع وحصولهم على العمل، والجنسية السويسرية.

تبلغ مساحة سويسرا ٤١٢٨٥ كم٢، ويبلغ عدد سكانها ٨٧٣٠ ٤١٧ ٨ نسمة (٢٠١٧)، ويمثل الذين لا يحملون الجنسية السويسرية حوالي ربع السكان (٢٤,٦٪). جاء في كتيب بعنوان "الكونفدرالية بإيجاز (La confédération en bref, 2016: 6) أن أكثر من ٥٠٪ من الأشخاص الذين ليس لديهم جواز سفر سويسري ولدوا في سويسرا أو يعيشون فيها منذ ١٠ سنوات على الأقل. وينحدر ٦٦٪ من السكان الأجانب من دول الاتحاد الأوروبي، إذ يشكل الإيطاليون (١٥٪ من الأجانب) والألمان (١٥٪) والبرتغاليون (١٣٪) وهي النسب الأكثر أهمية، وينحدر ١٥٪ من الأجانب من دول غير أوروبية.

وتعتمد سويسرا ثلاث لغات رسمية (الألمانية، والفرنسية، والإيطالية)، وأربع لغات وطنية (الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرومانشية)[2]. ويجري مسح اللغات

١- انظر: د. محمد حسين أبو صالح، «التخطيط الاستراتيجي الثقافي». تم تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://www.strategy.sd/strsagafy.html.

٢- لمزيد من المعلومات حول اللغة الرومانشية، انظر: سلاتر، جوليا (٢٠١٣). الرومانش.. لغة وطنية رابعة تحت الضغط، موقع سويس أنفو بالعربية: http://www.swissinfo.ch/ara.

في سويسرا وفقاً لدراسة بعنوان أوروبا الغنية بلغاتها. اتجاهات التعددية اللغوية وممارساتها في أوروبا، طبقاً لثلاثة معايير: اللغة الرئيسة، واللغة المتداولة في العمل، وفي المدرسة، واستناداً إلى إحصائيات ٢٠١٦ المتعلقة باللغات الرئيسة، يتحدث ٦٤٪ من السكان اللغة الألمانية أو السويسرية الألمانية، و٢٣٪ اللغة الفرنسية، و٨٪ اللغة الإيطالية، و٠,٥٪ اللغة الرومانشية، وهناك لغات أخرى، مثل الإنجليزية والبرتغالية والألبانية (من ٣ إلى ٥٪ لكل منها)، ويتكلم العديد من الأشخاص لغتين رئيستين (La confédération en bref, 2016:6).

وأما اللغات التي يتم التحدث بها عادة في العمل وفقاً لإحصائيات ٢٠١٤ فتأتي في المقدمة السويسرية الألمانية بنسبة ٤١,٨٪، تليها الألمانية (اللغة القياسية بنسبة ٢١,٢٪)، والفرنسية بنسبة ١٨,٥٪، والإنجليزية بنسبة ١١,٥٪، وأخيراً الإيطالية بنسبة ٥,٥٪.

وكانت العديد من الدراسات قد وضحت مشهد التعددية اللغوية في سويسرا، ذكرت إحصائيات عام ٢٠١٤ أن نسب المتحدثين باللغات الأجنبية هي كما هو موضح في الجدول التالي[١]:

الإنجليزية	البرتغالية	الألبانية	الصربية والكرواتية	الإسبانية	اللغات الاخرى
٤,٦٪	٣,٦٪	٣٪	٢,٥٪	٢,٢٪	٦,٨٪

٥-الإجابة عن تساؤلات الدراسة

٥- ١-السياق التاريخي

تعرف سويسرا رسمياً باسم الكونفدرالية السويسرية، ولكنها في الواقع دولة فدرالية، على حد قول رونان بليز (Blaise, 2007). وكانت سويسرا قديماً مأهولة من القبيلة الهلفيتية، وكانت ضمن الإمبراطورية الرومانية، وتتكلم كلها قبل حوالي أقل من ٢٠٠٠ سنة لغة واحدة، وفقا لفايدر (Weider, 2013)، وهذه اللغة هي اللغة

1- Langues, religions-Données, indicateurs Langues (2014). [En ligne]. Consulté le 5/7/2016, de: http://www.bfs.admin.ch/bfs/portal/fr/index/themen/01/05/blank/key/sprachen.html.



اللاتينية مع بعض الاختلافات المحلية في المفردات(Elmiger & Forster, 2005). كانت أيضاً بعض المناطق، مثل أودية غراوبوندن، تتداول اللغة السلتية، وقد وضعت الغزوات البربرية في القرن الثالث حداً لهذه الوحدة فأصبح شرق سويسرا جرمانياً، وتبنى البورغونديون الذين استقروا في الغرب اللغة اللاتينية، لغة السكان المحليين، وأما في الغرب فقد تطورت اللغة إلى اللغة البروفنسالية الفرنسية واللغة الفرنسية، وفي الشرق إلى اللهجات السويسرية الألمانية واللغة الألمانية.

وقد ولد الاتحاد السويسري في الأول من أغسطس سنة ١٢٩١، وذلك عندما اتحدت أول ثلاثة كانتونات وهي أوري وشفيتز وأنترفالد من أجل التحرر من وصاية آل هابسبورغ les Habsbourg الإمبراطورية التي كانت تهدد بضمها، وقد شكّل نص التحالف هذا «الوثيقة المؤسسة للاتحاد السويسري في نهاية القرن التاسع عشر»، وفقاً لصفحة بعنوان «لمحة شاملة» (Vue d'ensemble, 2016)، وقد تمّ هذا التحالف في سهل غروتلي Grütli (أو Rütli بالسويسرية الألمانية) على ضفاف بحيرة الكانتونات الأربعة، وفقاً لصفحة بعنوان «ميثاق غروتلي»(Serment du Grütli, 2016).

ظهرت كلمة Eitgenoze (confédéré بالفرنسية) أي متحد كونفدرالياً أو حليف في عام ١٣١٥، وتوسع الاتحاد على مر القرون، وانضمت إليه كانتونات أخرى خلال الصراع للحفاظ على استقلاله، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ واحداً من الكانتونات الأخيرة التي انضمت إلى الاتحاد الكونفدرالي، كان كانتون جنيف في العام ١٨١٥، أمّا كانتون جورا فقد تم إنشاؤه في عام ١٩٧٩، و كان حتّى ذلك الحين يشكّل جزءاً صغيراً من كانتون برن، وأما اسم سويسرا فهو مأخوذ من شفيتز، وهو كانتون من الكانتونات الثلاثة التي أسست الاتحاد الكونفدرالي.

ترى سيسيل بوتيجان (Petitjean, 2009) أن الكونفدرالية أصبحت متعددة اللغات منذ نهاية الحروب البوغورندية في عام ١٤٧٧؛ لأن برن وفريبورغ كانتا قد غزتا أقاليم جديدة في الغرب، وكان الكونفدراليون في نهاية القرن الخامس عشر يسيطرون أيضاً على بعض المناطق الناطقة بالإيطالية في جنوب غوتار، ويقيمون علاقات وثيقة مع الجمعيات الريتية، يعني ذلك أن هذه الكونفدرالية في العصور الوسطى كانت تتميز بلغاتها المتعددة، على الرغم من جرمانيتها وحذرها من اللهجات اللاتينية (Elmiger & Forster 2005: 7).

عدّل الإصلاح Réforme في القرن السادس عشر العلاقات بين الكانتونات تعديلاً عميقاً، وأدى إلى التقارب بين المدن التي خضعت له (جنيف، لوزان، نوشاتيل، بال، برن، غلاريس، زيورخ)، وحل تدريجياً محل الاختلافات اللغوية تبلور التوترات الدينية التي أدت إلى نزاعات دامية بين الكاثوليك والبروتستانت حتى القرن الثامن عشر، وقد كان لهذا التقسيم الديني الثنائي نتائج مهمة على المستوى اللغوي (Petitjean, 2009: 123).

تطلبت طباعة الكتاب المقدس الاتفاق حول اللغة والكتابة فتبنت المنطقة السويسرية الألمانية اللغة الألمانية القياسية المشتركة التي أفادت على وجه الخصوص في ظهور طبعات جديدة منه في بال، واختارت هولندا جعل الهولندية لغة مكتوبة فكانت ممارسة البروتستانية تقوم على قراءة الكتاب المقدس بالهولندية أو الفرنسية، وتخلى السويسريون الروامانديون شيئاً فشيئاً عن اللهجات الإقليمية لصالح الفرنسية، وأما في القرن السابع عشر فتابعت برن وفريبورغ غزوهما للمناطق الرومانديةٍ (فو Vaud، غروير، مورا) لكنهما لم تفرضا اللغة الألمانية فكان القضاة المنحدرون من العائلات الرومانية النبيلة يتكلمون الألمانية والفرنسية، وشهدت الفرنسية رواجاً استثنائياً، وأصبحت لغة الدبلوماسية والثقافة التي كانت تمارسها كل البلاطات الأوربية (Elmiger & Forster 2005: 7).

بقيت الألمانية لغة برلمان الكونفدرالية Diète على الرغم من صعود الفرنسية فلم يكن يحق للاتينيين في تلك الفترة إبداء الرأي، وكان كانتونا فريبورغ وبرن فقط عضوين في الكونفدرالية التي لم تكن دولة وإنما تجمعاً غريباً من المناطق التي تتمتع بأوضاع قانونية مختلفة، وقد منح تدخل الجيش الفرنسي وإنشاء الجمهورية الهلفيتية (١٧٩٨-١٨٠٣) سويسرا وضع الدولة، وأصبح كل من فو وأرغوفيا عضواً في الكونفدرالية بعد تحريرها من وصاية برن، كان من نتائج تدخل نابليون بونابرت من خلال وثيقة الوساطة Acte de médiation تعزيز الطابع الكونفدرالي لسويسرا، وتمتع ثلاث لغات رئيسة (الألمانية والفرنسية والإيطالية) متداولة آنذاك بمنزلة متساوية، ودستور جديد في عام ١٨٤٩ جعلت المادة ١٠٩ منه التعددية اللغوية رسمية (Petitjean, 2009: 123).

أصبحت المادة ١٠٩ في دستور ١٨٧٤ المادة ١١٦، وأصبحت اللغة الرومانشية



لغة وطنية في عام ١٩٣٨ بعد أن صوت الشعب السويسري بنسبة ٩٢٪ لصالحها، كما حدد دستور ١٩٩٩ مبادئ السياسة اللغوية السويسرية.

وأما السياسة الثقافية فتجلت بشكل مبكر من خلال دعم بعض الفنانين أو بناء المباني التاريخية الفريدة الهادفة إلى تمجيد السلطات السياسية أو الدينية أو إلى نشر بعض القيم ويمثل التنصير وبناء المدارس والكنائس أو المسرح الشعبي والممثليات الفصحية (الألعاب الطقوسية) منذ القرن الخامس عشر في المدن الكبرى تعبيراً عن إرادة سياسية في مجال الثقافة، وعن منع المسرح في القرن السابع عشر أو عن الرقابة الرسمية التي انتشرت على نطاق واسع.

كانت السياسة الثقافية حتى القرن الثامن عشر تقع على عاتق المدن والكانتونات وبعض رجال الدين، وكانت البداية الفعلية للتشجيع الفدرالي للثقافة في القرن التاسع عشر من خلال إنشاء الأرشيف الوطني في عام ١٨٤٨، والمتحف الوطني في عام١٨٩٠، والمكتبة الوطنية في عام ١٨٩٤. (Histoire de l'encouragement fédéral de la culture, 2012) وقد خوّل القراران الرسميان الاتحاديان الصادران في عام ١٨٨٦ وفي عام ١٨٩٤ الكونفدرالية الحق في اتخاذ إجراءات لحماية الآثار التاريخية، وفي تشجيع الفنون، ويعني انتظار مرور جيلين للتوصل إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات وإصدار مثل هذه القرارات أشياء كثيرة حول أهمية الفدرالية الكانتونية والصعوبات التي كانت تعاني من فرضها على المستوى الثقافي، فلم تكن الثقافة آنذاك تقع على عاتق الدولة في بلد يتردد ويعاني من استنفار قواه لتجميع العناصر المتعددة التي تشكل هويته الثقافية والسياسية، وفضلاً عن ذلك، كان يتجاذب سويسرا التي تشاهد انتصار نموذج الدولة-الأمة عدة مفاهيم للأمة، وهذه نتيجة منطقية للتعددية اللغوية التي سرعان ما ظهرت على أنها أحد أسس هويتها .

يعود الظهور الحقيقي للسياسة الثقافية في سويسرا إلى ستينيات القرن العشرين حيث تمّ شيئاً فشيئاً إقرار إجراءات تشريعية في المجال الثقافي تسمح بدعم محدد لحقول معينة، وأصبح دعم السينما يرتكز على أساس دستوري، تحقق من خلال القانون الاتحادي للسينما الذي صدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢، والذي أصبح سارياً في الأول من يناير١٩٦٣، وقد مثل ذلك سياسة فدرالية حقيقية للسينما (Gimello-Mesplomb, 2012: 125) إذ شهدت بداية السبعينيات النظر إلى الثقافة في جملتها، واتخذت مبادرات

عدة، أهمها إصدار وزير الداخلية الاتحادي غاستون كلوتو Gaston Clottu في عام ١٩٦٩ قراراً بإنشاء لجنة برئاسته كُلفت بتقييم حالة العرض الثقافي في سويسرا، وانعقاد المؤتمر الثقافي للمدن السويسرية CVSC في عام ١٩٧٠، وتأسيس المكتب الفدرالي للثقافة OFC في عام ١٩٧٥(Weckerle& Theler, 2010: 223) ، واقتراح أول مبادرة لتخصيص ١٪ من النفقات الاتحادية للثقافة في عام ١٩٨٠.

٥-٢-السياق القانوني

٥-٢-١-السياق القانوني للتعددية اللغوية

يحكم الاتحاد الفدرالي دستور تم تبنيه في عام ١٨٤٨، ومراجعته في عام ١٨٧٤، وتعديله لاحقاً أكثر من ١٤٠ مرة، وقد أصبح الدستور السويسري الجديد سارياً في غرة شهر يناير عام ٢٠٠٠، ولم يغير الدستور الفدرالي الجديد (المادة الثالثة) من الطابع المطلق لصلاحيات الكانتونات: يعطي النظام الفدرالي السويسري للكانتونات الحق في التصرف في كامل السلطات، باستثناء السلطات التي تقع ضمن صلاحيات الحكومة الفدرالية مثل صلاحيات إعلان الحرب والسلام، وعقد المعاهدات الدولية والتحالفات العسكرية، وتنظيم التجارة الخارجية، وشؤون الطرق والسكك الحديدية، والاتصالات، والطاقة، والتعليم العالي، والعمالة.

لقد نصت المادة ١١٦ من الدستور (دستور عام ١٩٨٦) على أن الألمانية والفرنسية والإيطالية هي "اللغات الوطنية لسويسرا"، وعلى أنها "اللغات الرسمية"، لكن هذه المادة حلت محلها جزئياً المادة ٤ (اللغات الوطنية) في دستور عام ١٩٩٩: "اللغات الوطنية هي الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرومانشية"، حلت أيضاً المادة ٧٠ (١٩٩٩) محل المادة ١١٦ (١٩٨٦)، وتعد المادة ٧٠ (اللغات) النص الأكثر أهمية في ما يخص اللغات، وتنص على ما يلي:

١) اللغات الرسمية في الاتحاد السويسري هي الألمانية والفرنسية والإيطالية، واللغة الرومانشية هي أيضاً لغة رسمية للاتحاد عند التخاطب مع المتحدثين بهذه اللغة.

٢) تحدد الكانتونات لغاتها الرسمية، وحفاظاً على الانسجام بين المجموعات اللغوية تحرص الكانتونات على التقسيم الجغرافي التقليدي للغات وتضع في الاعتبار الأقليات اللغوية المحلية.

٣) يشجع الاتحاد الفدرالي والكانتونات التفاهم والتبادل بين المجموعات اللغوية المختلفة.

٤) يدعم الاتحاد الفدرالي الكانتونات متعددة اللغات في القيام بمهامها في هذا الشأن.

٥) يدعم الاتحاد الفدرالي الإجراءات التي يتخذها كانتونا غراوبوندن وتسينو للحفاظ على اللغتين الرومانشية والإيطالية وتعزيزهما.

وهكذا أصبحت الرومانشية بموجب المادة ٧٠ في دستور عام ١٩٩٩ لغةً رسمية، واعترف الدستور أيضاً بالسلطات المطلقة للكانتونات في تحديد لغاتها الرسمية، وبمبدأ القطرية؛ بيد أن الكانتونات ملزمة مع ذلك بتشجيع التفاهم والتبادل بين الجماعات اللغوية الأربع، كما يعترف الاتحاد رسمياً للحكومة الفدرالية بإمكانية حماية لغتي الأقليات والترويج لهما: اللغة الإيطالية واللغة الرومانشية، يرى يوري ويندیش (Windisch, 2002: 238) أن الاتحاد السويسري يحرص على تجنب موت اللغة الرومانشية ويعتبر المحافظة عليها «عملاً وطنياً مهماً»، لدرجة أنه يقدم سنوياً دعماً مالياً لتمويل عمل منظمات الدفاع عن اللغة ووكالة الأنباء الرومانشية.

والواقع أن الدستور يعترف أيضاً بالحق الدستوري السويسري الذي يتمفصل حول المبادئ الأربعة الرئيسة:

١-المساواة بين اللغات.

٢-حرية المواطنين فيما يخص اللغة.

٣-مبدأ قطرية اللغات.

٤-حماية لغات الأقليات.

تتمتع اللغات الرسمية على المستوى الفدرالي بموجب المبدأ الأول بالوضع القانوني نفسه: إنها متساوية قانوناً، ويحق لكل المواطنين السويسريين بموجب المبدأ الثاني التحدث باللغة التي يرغبون فيها إذ تكفل المادة ١٨ من الدستور «حرية استخدام أية لغة»، وتنص المادة ٨ منه على أنه «لا يجوز التمييز بين الناس بسبب الأصل أو العرق أو الجنس أو العمر أو اللغة...»؛ بيد أن القضاء في المحاكم الاتحادية فضل دائماً مبدأ قطرية اللغات على حساب حرية التعبير، ويشكل مبدأ قطرية اللغات العنصر الأساسي في قانون اللغات السويسري (المادة ٧٠)، هناك أربع مناطق لغوية أحادية اللغة مبدئياً: منطقة ألمانية، ومنطقة فرنسية، ومنطقة إيطالية، ومنطقة

رومانشية، وهي مناطق لم تتغير حدودها منذ أكثر من ألف عام، أي أنها موجودة قبل إنشاء سويسرا نفسها.

يهدف تطبيق مبدأ القطرية تجنب تغيير الحدود اللغوية المعترف بها والمحافظة على اتحاد مختلف المناطق اللغوية، ويتطلب تطبيقه سياسة دمج واستيعاب واضحة للمهاجرين في الداخل من كانتون لآخر: على القادم من المنطقة الألمانية إلى المنطقة الفرنسية تعليم أطفاله بالفرنسية، ولكن هذا المبدأ لا يمنع من تعلم اللغات الوطنية في كل المناطق اللغوية، وهكذا تكرس الممارسة في سويسرا هيمنة الفصل القطري للغات على أي اعتبار آخر؛ فالكانتونات - وليس الحكومة الاتحادية - هي التي تعين الحدود اللغوية، لكن هذه الكانتونات يمكن أن تفوض البلديات، كما هي الحال في كانتون غراوبوندن، ومن الثابت حسب الدستور السويسري، في ما يتعلق بالمبدأ الرابع، أن الدستور يضمن المحافظة على اللغات الأربع، ويتخذ الإجراءات الضرورية لحماية اللغتين الإيطالية والرومانشية على وجه الخصوص.

٥-٢-٢-السياق القانوني لتشجيع الثقافة

٥-٢-٢-١-مادة تشجيع الثقافة ١٩٩١-١٩٩٤

اقترح المجلس الدستوري على البرلمان في عام ١٩٩١ مشروعاً جديداً لمادة دستورية حول الثقافة. أخذ نص المادة بمبدأ التبعية subsidiarité، وأكد أولوية اختصاص الكانتونات في مجال الثقافة، ومنح في الوقت نفسه الكونفدرالية صلاحيات في مجال تشجيع الحياة الثقافية في سويسرا، والتبادل الثقافي مع الخارج، وتشير الرسالة المتعلقة بإدراج مادة حول تشجيع الثقافة في الدستور على وجه الخصوص إلى وظيفة الثقافة في بناء الهوية السويسرية، سواء داخل سويسرا أو خارجها، وسواء تعلق الأمر بالهوية الإقليمية أو الوطنية، وقد ركز المجلس الفدرالي على أهمية الثقافة وتشجيعها، مشيراً إليها كعامل توحيد في دولة تتكون من أربع جماعات لغوية ومجتمعات ثقافية عدة، ولم تتجاوز المادة مرحلة تصويت ١٩٩٤ الصعبة، لم يحصل المشروع على أغلبية الكانتونات على الرغم من نسبة ٥١٪ المؤيدة (Histoire de l›encouragement fédéral de la culture, 2012.)

٥-٢-٢-٢-مادة تشجيع الثقافة في الدستور الفدرالي الجديد لعام ٢٠٠٠

لم تحظ نشاطات تشجيع الثقافة بأساس قانوني إلا بعد المراجعة الكاملة لدستور ١٩٩٩الاتحادي، الذي تنص المادة ٦٩ منه على ما يلي:

- الثقافة من صلاحيات الكانتونات.
- يمكن أن تشجع الكونفدرالية النشاطات الثقافية التي تنطوي على مصلحة وطنية، والتعبير الفني والموسيقي لا سيما من خلال تشجيع التأهيل.
- تأخذ الكونفدرالية بعين الاعتبار في أثناء القيام بمهامها التنوع الثقافي واللغوي للدولة.

٥-٢-٢-٣-قانون تشجيع الثقافة LEC لعام ٢٠٠٩

تم إعداد مشروع قانون فدرالي حول تشجيع الثقافة بتوجيه من المكتب الفدرالي للثقافة بهدف تنفيذ المادة ٦٩ من الدستور (مادة الثقافة)، وكان المقصود مراجعة القانون الاتحادي الصادر بتأريخ ١٧ديسمبر ١٩٦٥المتعلق بإنشاء المؤسسة الثقافية السويسرية، ففي العاشر من يونيو ٢٠٠٥ سمح المجلس الفدرالي لوزارة الداخلية بالتشاور حول القانونين، وقد تبنى البرلمان بعد أربعة أعوام، أي في ١١ديسمبر ٢٠٠٩، قانون تشجيع الثقافة الذي أضيفت إليه المواد المتعلقة بالمؤسسة الثقافية السويسرية، والذي أصبح معمولاً به منذ الأول من يناير ٢٠١٢، جاء في المادة الأولى من القانون أنه ينظم:

(أ) دعم تشجيع الكونفدرالية للثقافة في المجالات التالية:

١- المحافظة على التراث الثقافي.

٢- الإبداع الفني والثقافي، ويشمل ذلك تشجيع الشباب.

٣- الوساطة الفنية والثقافية.

٤- التبادل بين المجتمعات الثقافية واللغوية في سويسرا.

٥- التبادل الثقافي مع الخارج.

(ب) تنظيم المؤسسة الثقافية السويسرية. Pro Helvetia

يهدف القانون، كما جاء في المادة الثالثة منه، إلى:

١- تعزيز اللحمة والتنوع الثقافي في سويسرا.

٢- تشجيع عرض ثقافي متنوع، ويتميز بالجودة.
٣- خلق ظروف مواتية للفاعلين الثقافيين والمؤسسات والهيئات الثقافية.
٤- تسهيل حصول الشعب على الثقافي.
٥- التعريف بالإبداع الثقافي السويسري في الخارج.

وتشكل الثقافة في سويسرا اليوم جزءاً مكملاً لمختلف المجالات السياسية، وقد منحت الحكومة في سياق العولمة أفضلية جديدة للسياسة الثقافية الخارجية، كما برز في الحوار الوطني دور الثقافة في مجال اللحمة الوطنية وإعداد المبادئ السياسية الرئيسة، وحظيت من جديد الصناعات الثقافية بصفتها جزءاً مكملاً لسياسة ثقافية موجهة نحو المستقبل بعناية السياسة واهتمامها.

وقد رأينا مع مطلع الألفية الثالثة أن الحوار القديم المتعلق بضرورة وضع أساس دستوري للثقافة وللنموذج الثقافي خطا خطوة جديدة، إذ قام المكتب الفدرالي للثقافة بناءً على الدستور المعدل بإعداد مشروع قانون حول تشجيع الثقافة، وتمت في الوقت نفسه مراجعة نشاطات المؤسسة الثقافية السويسرية بهدف الوصول إلى أفضل تنسيق بين الجهات الثقافية الفاعلة في سويسرا، وفي الخارج.

٥-٣- السياق القانوني للتنوع الثقافي

تعتبر اليونسكو أن التنوع الثقافي حقيقة واقعة، وتشير إلى بعض الصعوبات النظرية والسياسية التي ينطوي عليها التنوع، أولها الطابع الثقافي لهذا التنوع إذ ترجع كثير من المجتمعات إلى وسائل مختلفة، خصوصاً التوصيفات الإثنية أو اللغوية للتعبير عن تميزها الثقافي، وثانيها تحديد مكونات التنوع الثقافي. وثالثها علاقة الثقافات بالتغير.

وتعتبر سويسرا التنوع الثقافي جزءاً جوهرياً في مفهوم الدولة، فالتعايش التاريخي بين أربع لغات-ثقافات مختلفة واختلاف ثقافات المهاجرين أيضاً قادا الكونفدرالية السويسرية منذ وقت طويل إلى إدراج مبدأ التنوع الثقافي في دستورها، ونظامها السياسي والإداري، وسياستها الثقافية، وإن سيادة سلطات الكانتونات في المجال الثقافي ومبدأ التبعية يشكلان دليلاً دامغاً، وبعبارة أكثر عمومية، ينتج هذا الوضع عن تفويض دستوري ينص على أن الكونفدرالية السويسرية تدعم «الرخاء العام والتنمية المستدامة والتماسك الداخلي والتعددية الثقافية في البلاد» (المادة٢)، وأن الكانتونات تختص



بشؤون الثقافة، وأنها يمكن أن تدعم «الأنشطة الثقافية ذات الأهمية لكل سويسرا كما يمكنها دعم الفنون والموسيقى وخاصة في مجال التعليم»، وأنها تحترم التعددية الثقافية واللغوية في البلاد عند قيامها بمهامها (المادة ٦٩)، ويتحقق هذا التفويض الدستوري في قوانين عدة سبق أن ذكرنا بعضها في الأسس القانونية لتشجيع الثقافة، وتشير بشكل واضح إلى التنوع الثقافي، ومن هذه القوانين القانون الفدرالي[١] حول اللغات الوطنية والتفاهم بين الجماعات اللغوية لعام ٢٠٠٧، والقانون الفدرالي[٢] حول تشجيع الثقافة لعام ٢٠٠٩، والقانون الفدرالي[٣] حول الإذاعة والتلفزيون لعام ٢٠٠٦، والقانون الفدرالي حول الثقافة والإنتاج السينمائي[٤] لعام ٢٠٠١، وقانون المتاحف والمجموعات الفنية[٥] لعام ٢٠٠٩، ولهذا السبب دعمت سويسرا الجهود الرامية لإنشاء اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥، وشاركت بفاعلية في إعدادها، وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة إلى سويسرا في ١٦ أكتوبر عام ٢٠٠٨، وقد أشار المجلس الفدرالي في إطار التصديق على هذه الاتفاقية إلى الأهمية الحاسمة لهذه الأداة في ترسيخ شرعية سياسة ثقافية في القانون الدولي، مثل السياسة السويسرية، تتمحور حول تشجيع تنوع أشكال التعبير الثقافي، وقد أصبحت الاتفاقية مرجعاً في وضع السياسات الحكومية، لا سيما في حالة الرسائل المتعلقة بتشجيع الثقافة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وللفترة ٢٠١٦- ٢٠٢٠اللتين تشكلان البرامج الاستراتيجية للسياسات الثقافية وميزانياتها في الكونفدرالية، وفي النصوص المخصصة للثقافة في الرسائل المتعلقة بالتعاون الدولي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ وللفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، ويفيد التقرير السويسري لعام ٢٠١٦ إلى ثلاث أولويات تستجيب بطرق مختلفة لإطار عمل اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي: المشاركة الثقافية، واللحمة الاجتماعية، والإبداع والتجديد(Rapport périodique .quadriennal, 2016: 2)

ترى إيزابيل شاسو Isabelle Chassot مديرة المكتب الفدرالي للثقافة (Eichenberger, 2015) ، أن الدفاع عن المشاركة الثقافية يعني تمكن كل فرد من

1- https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/20062545/index.html.

2- https://www.admin.ch/opc/fr/federal-gazette/2009/7923.pdf.

3- https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/20001794/index.html.

4- https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/20001389/index.html.

5- file:///C:/Users/USER/Downloads/MSG_f.pdf.

الاستفادة من عرض ثقافي وممارسة نشاط ثقافي فاعل إذ يدرك كل فرد في الديمقراطية المباشرة أنه جزء من المجتمع ويشارك فيه مشاركة فعالة، وتعتبر أن تشجيع التفاهم بين المناطق لا يتم فقط على المستوى اللغوي وإنما أيضاً في البيئة الاجتماعية والثقافية إذ يشجع التنوع الثقافي اللحمة الاجتماعية، وتولي شاسو الإبداع والتجديد أهمية كبيرة إذ تعتقد أن «مهمة الثقافة تكمن في سؤالنا عن قدرتنا على التغيير، وعلى ما يكوّن مجتمعنا، فالثقافة تشكل إسهاماً ثقافياً مهماً، وتخلق قيمةً مضافةً وفرصاً للعمل، في سويسرا وفي الخارج».

٦-أهم الجهات الفاعلة في السياسة اللغوية والثقافية

٦-١-المؤتمر السويسري لمدراء التعليم العام في الكانتونات

إن سويسرا بلد متعدد اللغات رسمياً منذ عام ١٨٤٨، ولكن مسألة اللغات تبقى حساسة جداً، لاسيما مسألة اختيار اللغة الأولى التي ينبغي تعليمها في المدارس الابتدائية، وفقاً لسيمون فورستر.(Forster, 2007a: 3) ويقع عاتق التعليم العام في سويسرا اليوم في المقام الأول على عاتق الكانتونات التي تؤمن مع بلدياتها الجزء الأكبر من التمويل (حوالي ٩٠٪). ويضم المؤتمر السويسري لوزراء التعليم العام في الكانتونات ٢٦ عضواً من حكومات الكانتونات المسؤولة عن التأهيل، وتشارك إمارة ليختنشتاين بصفة استشارية، ويقوم المؤتمر على المستوى الوطني بالتنسيق في كل مجالات السياسة التعليمية والثقافية، ويتفاوض مع الاتحاد في مجالات التأهيل التي يتقاسم مسؤوليتها كل من الاتحاد والكانتونات، كما يمثل الاتحاد في الخارج في الأمور المتعلقة بالتأهيل والثقافة، ويرتكز عمل المؤتمر على الاتفاقيات أو المواثيق بين الكانتونات الملزمة قانونياً، ويعمل وفق مبدأ التبعية، أي أنه يقوم بالمهام التي لا يمكن أن تنفذها الكانتونات.

لقد اهتم المؤتمر دائماً بالسياسة اللغوية وطرق التدريس والمناهج فقد وضع في عام ١٩٧٢ مشروعاً سمي «لغة٢» يقوم، وفقاً لسيمون فورستر (Forster, 2007b:6)، على ثلاثة أهداف:

- تعليم لغة وطنية ثانية لكل طالب؛ بهدف التأقلم مع منطقة لغوية أخرى.
- بدء هذا التعليم في السنة الرابعة أو الخامسة.



- السعي إلى تحسين مهارات التواصل.

تذكر فورستر(Forster, 2007b: 6) أن السياسة اللغوية للمؤتمر تقوم على منح الأولويات للغات الوطنية، وهي سياسة دعته في ١٣ أبريل ١٩٧٣، لمواجهة الهجمة المفاجئة للغة الإنجليزية في سويسرا الناطقة بالألمانية، وإلى تشكيل لجنة من الخبراء للتفكير في سياسة ملائمة لتعليم اللغات، كانت الأهداف تندرج في إطار قرارات المجلس الأوروبي: تطوير المهارات التواصلية للطلاب بتعليم لغة أجنبية قبل سن العاشرة، ويوضح التفويض أن اللغة الإنجليزية لا تؤخذ بعين الاعتبار، ولم تكن تلك المسألة فعلية فلم يعالجها الخبراء في تقرير ١٩٧٤، وكان من المهم بدء دراسة لغة أجنبية أولى قبل البلوغ، أي بين الرابعة والعاشرة، ونقل متعة التواصل والانفتاح على تنوع الثقافات للأطفال. وقد أصدر المؤتمر توصياته الأولى المتعلقة بتعليم لغة وطنية ثانية في المرحلة الابتدائية وطالب بإدخالها في السنة الرابعة أو الخامسة، لملاءمة الممارسات، وتشجيع المواقف الإيجابية في مواجهة التعددية اللغوية، وتوعية الطلاب بثراء الثقافات، كما عالجت التوصيات جغرافية تعليم اللغة الوطنية الثانية: الألمانية في سويسرا الروماندية وفي البلديات الإيطالية، والريتورومانية في كانتون غراوبوندن، والفرنسية في سويسرا الناطقة بالألمانية وتيسنو Tessin. أثارت هذه السياسة مقاومة شديدة لدى الجمعيات التعليمية في شرق سويسرا التي خشيت من البرامج الإضافية، ولم تطبق بعض الكانتونات هذه السياسة الموصى بها تطبيقاً صارماً، وهكذا اختار كانتون أوري اللغة الإيطالية وبدأ كانتون أرغوفيا تعليم الفرنسية في السنة السادسة، ولم تُدخل زيوريخ الفرنسية في السنة الخامسة إلا في عام ١٩٨٨.

أعاد المؤتمر طرح المسألة اللغوية في ٣٠ اكتوبر ١٩٨٨، وأصدر توصية جديدة تركز على انفتاح الطلاب على التعددية، كما أصدر مديرو الاقتصاد العام في الكانتونات المسؤولون عن التأهيل المهني إعلان "الترويج للتعليم ثنائي اللغة في سويسرا"، وأما في عام ١٩٩٤ فقد قررت لجنة النضج الاتحادية العمل بمنح شهادات النضج في لغتين.

عرض مجلس التعليم في كانتون زيورخ في ١٢ فبراير ١٩٩٧ مشروعاً للتشاور ينص على البدء بتعلم اللغة الإنجليزية في السنة السابعة أو الثامنة، وبحذف ساعة لغة فرنسية من الجدول، ونشر المؤتمر في عام ٢٤ يونيو بياناً صحفياً خشي فيه أن

يتم تعليم الإنجليزية على حساب الفرنسية وطالب بمتابعة النظر في تعليم اللغات الأجنبية بهدف عدم الخروج على تماسك السبعينيات، وفي١٠ سبتمبر ١٩٩٧ كلف المؤتمر -الذي حل لجنة اللغة٢- فريقاً يضم ١٥ خبيراً-بوضع «تصور عام لتعليم اللغات»، وقد انتهت الاستشارة في زيورخ في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٧، وكانت نتائجها واضحة: الإنجليزية الإلزامية جذابة، ومدفوعة نحو النجاح، وأعلن رئيس مجلس التعليم في كانتون زيورخ إرنست بوشور Ernest Buschsor في شهر فبراير ١٩٩٨، قبل نشر تقرير خبراء المؤتمر، عزمه على تعميم اللغة الإنجليزية في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية منذ بداية العام الدراسي ١٩٩٩، وقد تم في شهر أغسطس ١٩٩٨ تقديم المفهوم الجديد رسمياً.

وقد تجنب التقرير مسألة اختيار اللغة الأجنبية الأولى الشائكة فأعلن أن على كل الأطفال تعلم لغتين في المدرسة الابتدائية: لغة وطنية واللغة الإنجليزية، ويبدأ تعلم اللغة الأولى في السنة الثانية على أبعد تقدير، ويبدأ تعلم اللغة الثانية في السنة الخامسة، وقد أوصت اللجنة بالتشاور في المؤتمرات الإقليمية بهدف عدم إعاقة سهولة الحركة.

قام المؤتمر في ٣١ أغسطس ٢٠٠٠ بقراءة أولى لتوصياته الجديدة حول تعليم اللغات التي قدمها للاجتماع المنعقد بكامل هيئته في ٢-٣ نوفمبر ٢٠٠٠ في مونترو، صوّت وزراء التعليم في مونترو بالإجماع على ١٨ اقتراحاً من أصل ١٩، وأما الاقتراح رقم ٦ المتعلق باختيار اللغة الأجنبية الأولى فقد أدى إلى نتيجة صعبة جداً: ١٣ صوتاً لصالح لغة وطنية مقابل ١٢، وامتناع كانتون بال عن التصويت، أدى هذا الأمر إلى عدول المؤتمر عن حل وطني وحيد، وعرض للتصويت مشروع قانون على الاجتماع المنعقد بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١١: تنسيق السياسات اللغوية في الفضاءات الإقليمية، وتحديد أهداف التعلم الملزمة بالنسبة إلى اللغات الأجنبية، وتحسين فاعلية تعليمها، لم يتبلغ الجمهور بالمشروع لأنه لم يحظ بأكثرية الثلثين، وأعلن مؤتمر مدراء التعليم العام في المنطقة الوسطى في ٢٨ يونيو ٢٠٠١ عزمه تعليم اللغة الإنجليزية منذ السنة الابتدائية الثالثة، وأقر المؤتمر السويسري لمديري التعليم العام في الكانتونات في ٩ نوفمبر ٢٠٠١ خطة عمله لتعليم اللغات؛ بهدف التوصل إلى تنسيق من خلال تحديد المستويات المراد بلوغها في نهاية التعليم الإلزامي، وقرر مؤتمر مدراء التعليم العام في المنطقة الشرقية في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢ الانتقال إلى اللغة الإنجليزية، ويبدو واضحاً أن

حل الأزمة يمر عبر الحل الإقليمي مع تحديد أهداف التعلم على المستوى الوطني.

وافقت الكانتونات التي عقدت اجتماعاً بكامل هيئتها في ٢٥ مارس ٢٠٠٤ بالإجماع تقريباً استراتيجية لتعليم اللغات، وتم التركيز على اللغة الأولى وتعليم لغتين أجنبيتين في المرحلة الابتدائية: لغة وطنية واللغة الإنجليزية بدءاً من السنة الثالثة والسنة الخامسة على أبعد تقدير، وتكون الكانتونات بحلول عام ٢٠١٠ قد أدخلت لغة أجنبية أولى في السنة الثالثة، ولغة أجنبية ثانية في السنة الخامسة بحلول ٢٠١٥، وللكانتونات الحرية في تقرير البدء بلغة وطنية أو باللغة الإنجليزية، وكان برنامج هارموس HarmoS لملاءمة التعليم الإلزامي الذي تم تبنيه بتاريخ ٦ يونيو٢٠٠٢ قد حدد أهداف التعلم "بلغة محلية أولى" (في السنوات: الثانية والسادسة والتاسعة)، وبلغات أجنبية في نهاية السنة السادسة (لغة أجنبية أولى)، وفي نهاية السنة التاسعة (اللغتين الأجنبيتين)، وقد تخلصت سويسرا في نهاية المطاف من مأزق، ولكنها اضطرت إلى التسليم بأن تحرم من سياستها المشتركة في ما يتعلق باختيار اللغة الأجنبية الأولى.

وقد جاء في تقرير المؤتمر السنوي لعام ٢٠١٤ أنه ناقش بحضور المستشار آلان برسيهAlain Berset تعليم اللغات، وأنه لاحظ أن نموذج السنة الثالثة/ السنة الخامسةHarmoS 3e/ 5e الذي ينص على تعليم لغة وطنية ثانية واللغة الإنجليزية منذ المرحلة الابتدائية مطبق في ٢٣ كانتوناً، وأن المؤتمر سوف يتابع العمل من أجل حل بين الكانتونات يسير في هذا الاتجاه، ودعا المؤتمر "حكومات الكانتونات وبرلماناتها إلى المساهمة في حل منسّق في مجال تعليم اللغات وفقاً للتفويض الدستوري، وإلى اعتبار أنه في بلد متعدد اللغات مثل سويسرا لا يمكن إهمال اللغات الوطنية" (Rapport annuel 2014, 2015: 4).

وقد جاء في برنامج عمل المؤتمر ٢٠١٥-٢٠١٩ الذي انعقد بكامل هيئته في ١٨ يونيو ٢٠١٥ أن أهداف تعليم اللغات هي «مواكبة تنفيذ استراتيجية اللغات التي تم تبنيها في عام ٢٠٠٤، والمساهمة في التنسيق والتطوير في تعليمها، ودعم التعددية اللغوية على المستوى الوطني والأوروبي» (Programme de travail 2015-2019, 2015: 5-6).

٦-٢-الصندوق الوطني السويسري

يعتبر الصندوق الوطني السويسري، وهو المؤسسة الرئيسة لتشجيع البحث العلمي في بيان بعنوان «السياسات اللغوية للصندوق الوطني السويسري»[1]، أن التعددية اللغوية في سويسرا ورقة رابحة لمكانتها العلمية ولتنوع ثقافاتها العلمية وجودتها، فالانفتاح الدولي للبحث السويسري شرط لجودته وتنافسيته، ويتطلب الإكثار من استخدام اللغة الإنجليزية في الأوساط العلمية السويسرية، وانطلاقاً من هذين المبدأين، يسعى الصندوق للتوفيق بين الوحدة والتنوع في مجال التواصل العلمي.

ويرى الصندوق أنه ينبغي أن تتوفر لدى العالم المختص معارف لغوية جيدة سواء في لغته الأم أو في اللغات الأخرى فقد شاع استخدام اللغة الإنجليزية في العلوم الطبيعية والشكلية، وأصبح إتقان العديد من اللغات في العلوم الإنسانية والاجتماعية أمراً ضرورياً، ويقوم الصندوق من خلال سياسته وممارسته للغات بتشجيع ثقافة علمية متعددة اللغات، فالإنجليزية بصفتها لغة نشر ضرورية، ولكنها غير كافية.

٦-٣-المكتب الفدرالي للثقافة

يعد المكتب الفدرالي للثقافة الفاعل الأول في مجال الثقافة، تأسس المكتب في عام ١٩٧٥، وهو يتمتع بكيان خاص، وينسق النشاطات الثقافية للإدارة الاتحادية، أصبح المكتب لاحقاً مسؤولاً عن بروهلفستيا ProHelvetia أو المؤسسة الثقافية السويسرية، وعن علاقات اليونسكو مع مجلس التعاون الثقافي، كما أصبح يشرف على التشريع الثقافي، وينسق المكتب بين مختلف السلطات الفاعلة في الترويج للثقافة السويسرية في الخارج (Gillabert, Hauser, Kadelbach et Milani, 2011: 453-54). ويضطلع المكتب أيضاً، وفقاً لجوسلان (Jauslin, 2010: 14)، بالمهام التالية:

- الحصول على اعتراف بأهمية الثقافة في سويسرا بالدفاع عن المصالح الثقافية أمام الأوساط السياسية والاقتصادية، والبرهنة لها على أن سويسرا بلد ثقافي.

1- Politiques des langues du Fonds national Suisse (2010) , p. 1. Consulté le 25/6/2016, de (http://www.snf.ch/sitecollectiondocuments/dossiers/dos_sprachenpolitik_snf_f.pdf).



- تشجيع الجودة في المجال الثقافي والفني بالاتفاق مع المؤسسة الثقافية السويسرية، وبالتعاون مع الكانتونات والمدن.
- ضمان المحافظة على التراث السويسري وتحسينه.

٦-٤-بروهلفستيا Pro Helvetia أو المؤسسة الثقافية السويسرية

تعد بروهلفستيا Pro Helvetia أو المؤسسة الثقافية السويسرية، إلى جانب المكتب الفدرالي للثقافة، الفاعل الثاني في المجال الثقافي، وقد تم إنشاء المؤسسة في عام ١٩٣٩ بعد الحرب، وبعد قرار الحكومة السويسرية حشد "كل القوى الروحية والمادية بهدف الدفاع عن سويسرا" (Knüsel, 2010: 145)، وعن قيمها، كانت فكرة إنشاء المؤسسة تهدف إلى تكوين هوية سويسرية غير موجودة آنذاك، وكانت الحكومة ترمي إلى تحقيق هدفين: المحافظة على الثقافة السويسرية، وتعزيز القيم السويسرية (الديمقراطية والحرية والحيادية) الذي تحقق منذ عام ١٩٤٩، وقد تمخض عن هذين الهدفين صدور قانون ١٩٦٥ الذي ينص على أربعة مهام رئيسة:

- المحافظة على التراث.
- تشجيع الإبداع الفكري.
- تشجيع التبادل الثقافي بين المناطق السويسرية، لا بل تعزيز اللحمة السويسرية.
- تشجيع التبادل الثقافي مع الخارج.

تجدر الإشارة إلى أن النقطة الأخيرة المتعلقة بالسياسة الثقافية الخارجية كانت دائماً من اختصاص الإدارة الفدرالية وليس من اختصاص الكانتونات، وقد وضعت المؤسسة التي تضطلع بأعباء كبيرة سياسة ثقافية براغماتية؛ فتلبي طلبات الدعم التي تتلقاها، لا سيما مع عدم وجود وزارة للثقافة في الكونفدرالية، وتقوم وزارة الداخلية الاتحادية بهذا الدور جزئياً، وتساعد مادياً مشاركة سويسرا في مؤتمرات أو تظاهرات في الخارج، منها بينالي البندقية، ولكنها لا تدعم نشاطات أخرى بشكل مباشر، فالمؤسسة الثقافية السويسرية، وفقاً لمبدأ التبعية هي المكلفة بذلك، والواقع أن الحياة السياسية في سويسرا تقوم على ثلاثة مستويات: تتخذ الكونفدرالية والكانتونات والبلدات قراراتها بكل استقلالية في بعض المجالات، وفقاً لمبدأ التبعية: لا يأخذ

المستوى الأعلى على عاتقه إلا المهام التي لا تستطيع المستويات الأدنى القيام بها بنفسها.

٧-السياسة اللغوية

كثرت منذ ثمانينيات القرن الماضي المقترحات التي تهدف إلى تحسين وضع اللغات في سويسرا، والتي نشرت في عام ١٩٨٩ في تقرير ضخم بعنوان الرباعية اللغوية في سويسرا –حاضراً ومستقبلاً، وكان فريق العمل في وزارة الداخلية الاتحادية قد أوصى بتعديل المادة ١١٦ من الدستور السويسري بحيث يتم الاعتراف بالرباعية اللغوية والمحافظة عليها، وقد بدأ العمل بالدستور الجديد منذ الأول من يناير في عام ٢٠٠٠، كما قُدّم اقتراح في ذلك الوقت يقضي بوضع قانون اتحادي يتضمن كل العناصر الجوهرية، ويحل بطريقة أكثر فعالية محل تشتت المعايير في عدد كبير من القوانين القطاعية.

وهكذا، فإن اللغات الألمانية والفرنسية والإيطالية ضمن نطاق صلاحيات الحكومة الفدرالية لغات رسمية "في مرتبة متساوية"، ولكن الرومانشية تتمتع اليوم بالمنزلة نفسها – لغة إقليمية رسمية– بالنسبة إلى العلاقات التي تقيمها مع الأشخاص الذين يتكلمون هذه اللغة، يحق للدولة الفدرالية في نشاطاتها الداخلية أن تستخدم اللغة الرسمية التي تناسبها، ومع ذلك، تحترم الدولة القيود القطرية والحدود اللغوية للكانتونات، ويحدد مكان الإقامة، من حيث المبدأ، اللغة التي ينبغي على المواطن أن يستخدمها في مخاطبته للحكومة الفدرالية.

٧-١-القوانين الفدرالية

هناك ما يقارب ١٥ قانوناً اتحادياً في ما يخص اللغة، وهي ليست قوانين لغوية حقيقية باستثناء ما يتعلق بالمطبوعات الرسمية والترجمة (Leclerc, 2016)، إنها تتعلق بمجالات خاصة تدخل في نطاق الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية: النظام القضائي الاتحادي، والمطبوعات الحكومية الرسمية، والمحكمة الاتحادية، والترجمة، والتشوير المروري، وتمثيل الجماعات اللغوية في الإدارة العامة للاتحاد الفدرالي.

يتضمن قانون اللغات (١٩٩٩) نصوصاً لحل المشكلات المرتبطة بالاستخدام الفعال للغات الرسمية –عندما يراسل المواطنون السلطات الفدرالية، والكانتونات والبلديات– وبالاستخدام السلبي للغات الرسمية – بالنسبة إلى النصوص التي



ينشرها الاتحاد، ويذكر القانون الحدود التي تستخدم فيها الرومانشية بصفتها «لغة رسمية إقليمية» للاتحاد في المطبوعات.

٧-٢-لغات التشريع، ولغات الوثائق وقواعد البيانات الرسمية حول التنوع اللغوي

تتمتع جميع اللغات الوطنية من حيث المبدأ بحق المواطنية في البرلمان الفدرالي في برن، ويعبر النواب الفدراليون باللغة التي يختارونها، وبما أن تمثيل الناطقين بالألمانية يشكل الأكثرية فإن اللغة الألمانية هي الأكثر استخداماً، وكذا السويسرية الألمانية، ويستخدم البرلمانيون الناطقون بالفرنسية بعامة اللغة الفرنسية، بينما يميل الناطقون بالإيطالية، حرصاً على الفعالية، لاستخدام الفرنسية أو الألمانية، وأما الرومانشية فاستخدامها قليل جداً ولكنه ليس ممنوعاً، وتتوفر في البرلمان الفدرالي خدمة الترجمة الفورية بالنسبة إلى الألمانية والفرنسية والإيطالية فقط.

تصدر جميع القوانين وتنشر فورًا باللغات الرسمية المهمة (الألمانية والفرنسية والإيطالية) وفقاً لقانون المطبوعات الرسمية الصادر بتاريخ ٢١ مارس ١٩٨٦، ويعتبر كل من النصوص الثلاثة بمثابة نص أصل، ويصلح دليلاً أمام القضاء.

وفضلاً عن ذلك، يحدد قانون المطبوعات الرسمية المؤرخ في ١٥ أبريل ١٩٨٧ استخدام الحكومة الاتحادية للغة الرومانشية، وتختص المادة ١١ منه بالوثائق التشريعية للاتحاد باللغة الرومانشية، ويصدر المجلس الفدرالي بموجب قانون الترجمة في الإدارة العامة في الاتحاد توجيهات تنظم ترجمة وثائق القانون الاتحادي المهمة إلى اللغة الرومانشية التي يقوم بها الاتحاد، مثل قانون العقوبات، وقانون المساواة، وقانون التامين ضد الحوادث، وقانون الملاحقة بسبب الديون والإفلاس.

يتم في الواقع منذ سنوات عدة إعداد معظم النصوص التشريعية باللغة الألمانية، وترجمتها إلى الفرنسية والإيطالية. ومن النادر أن تحرر مشاريع القوانين باللغة الرومانشية إذ تترجم بعض القوانين أيضاً إلى هذه اللغة منذ عام ١٩٨٨.

إن الاتحاد السويسري مطالب، بسبب الظروف الحياتية والعملية واللغوية في سويسرا، بتكييف سياسته مع واقع التنوع اللغوي فيشجع تعليم اللغات الوطنية، ويمنع ترجمة خدماته (La Suisse en bref, 2012)، ويتناول التشريع اللغوي والبيانات الرسمية حول التنوع اللغوي اللغات الوطنية الأربع واللغات الأجنبية ولغات المهاجرين، وهناك شراكات تتعلق بتمويل تعلم اللغات الوطنية وتعليمها

لذوي الأصول السويسرية الموجودين في الخارج مع أكثر من ٢٠ دولة داخل أوروبا وخارجها، وقد وقعت سويسرا على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، وصادق عليه البرلمان، وأصبح معمولاً به في الأول من أبريل ١٩٩٨، وتوجد آليات رسمية على الصعيد الوطني لتجميع البيانات بشأن التنوع اللغوي في سويسرا على شكل بيانات محدثة سنوياً STATPOP تتضمن هذه الآليات أسئلة حول اللغة الوطنية واللغات الإقليمية ولغات الأقليات، ولغات المهاجرين، بالصياغات الثلاث التالية (Extra et Yagmur, 2013: 261):

١) ما لغتك الرئيسة؟ أي اللغة التي تفكر بها والتي تتقنها بشكل أفضل من غيرها.

٢) ما اللغة/ اللغات التي تتحدث بها بعامة في المنزل مع عائلتك؟

٣) ما اللغة/ اللغات التي تتحدث بها بعامة في مكان العمل/ مؤسستك التعليمية؟

ويعود اهتمام السويسريين بالتنوع بأشكاله المختلفة (اللغوية والثقافية والسياسية والدينية) لاقتناعهم أنه يعزز الوحدة ويثريها، ولا يهددها، يقول المثل الفرنسي: «الجمال في التنوع»، ويقول السويسريون: «الوحدة في التنوع»، يرى وينديش(Windish, 2010) «أنه كلما شجعنا التنوع ودعمناه كلما كانت الوحدة أكثر قوة؛ لأن التنوع الذي يشعر بتقدير الجميع لفردانيته وتشجيعها ليس بوسعه إلا أن يثري هذه الوحدة»، وأن يحميها، وقد ذكرت جوليا سلاتر (Slater, 2010) أن سويسرا انتقلت من الرباعية اللغوية إلى التعددية اللغوية، وأنها تدير تنوع اللغات في أراضيها بشكل مدهش للغاية، وأنها تمثل حالة خاصة، وأن التعددية اللغوية واحترام الأقليات هما من أسس سويسرا وثقافتها، ومن المشكلات العديدة المتعلقة بالتعددية اللغوية واحترام الأقليات التي ساعد نظام الديمقراطية المباشرة والفدرالية على حلها مشكلة كانتون جورا الذي يمثل سكانه أقلية على مستويات عدة: لغوياً (أقلية تتحدث الفرنسية في مقابل أكثرية جرمانية)، وسياسياً (أقلية مهمشة في اثناء التصويت والانتخابات من الجماعات اللغوية الأخرى التي تختلف عنها من حيث الثقافة والعقلية ونمط الحياة)، ودينياً (كانتون جورا كاثوليكي وبعيد عن المركز البروتستانتي، وأقل تطوراً اقتصادياً، ومهمشاً جغرافياً وطرقياً)، وقد كان بإمكان جورا إعلان استقلاله من دون أن يتعارض ذلك مع النظام السويسري، ولكن هذا



الاستقلال لم يعلن من جانب واحد، وكان نتيجة مجموعة من الاستفتاءات الشعبية المتعددة في جميع المقاطعات والبلديات (Windisch, 2002).

٧-٣-اللغات في الإدارة الاتحادية

يتضح أن استخدام الحكومة الفدرالية ثلاث لغات يختلف عما هو عليه، على سبيل المثال، في كندا التي تمارس ثنائية لغوية على كامل أراضيها (نظريا على الأقل)، وينبغي– في ما يخص سويسرا– التمييز بين الإدارة الفدرالية الاتحادية المركزية في العاصمة برن والإدارة الاتحادية اللامركزية والمنتشرة في الكانتونات.

إن الإدارة المركزية في برن ثلاثية اللغة (الألمانية، والفرنسية والإيطالية) تجيب باللغة التي يستخدمها المواطن، كتابياً أو شفهياً، وتُعتبر الإدارة الفدرالية ملزمة باستخدام اللغة الرومانشية عند مخاطبة مجمل السكان الناطقين بالرومانشية منذ ١٠ مارس ١٩٩٦، وتبني الدولة الفدرالية المادة المتعلقة باللغات التي أصبحت المادة ٧٠ في الدستور الجديد، وهكذا، إن تطبيق هذا النمط من الثنائية (أو الثلاثية أو الرباعية) اللغوية يبقى مشابهاً لنمط الحكومة الفدرالية الكندية.

ومع ذلك، ينبغي على المواطن السويسري الذي لا يقطن في العاصمة أن يطبق مبدأ القطرية، وهو أمر يختلف كثيراً عن الثنائية اللغوية الإدارية التي تطبقها الحكومة الفدرالية في كندا، فالإدارة السويسرية اللامركزية تستخدم لغة الكانتون، إلا إذا كان هذا الكانتون ثنائي اللغة، فالسويسري الناطق بالفرنسية على سبيل المثال لا يمكنه طلب خدمة فدرالية بالفرنسية في مدينة سويسرية تتكلم الألمانية.

٧-٤-لغات المحاكم الاتحادية

لا يعترف النظام القضائي السويسري بالحق في الترجمة، ويحق للمواطنين السويسريين استخدام اللغة الأم في المحاكم الفدرالية، يعني ذلك أن المحكمة الفدرالية ثلاثية اللغة، حتى أنها تقبل المستندات والمذكرات باللغة الرومانشية، وتقوم بترجمتها على نفقة الصندوق الفدرالية، ومع ذلك تصدر المحكمة الفدرالية أحكامها مكتوبة بلغة واحدة هي لغة المدعى عليه على الرغم من إمكانية استخدام لغتين في قضية ما، ويمكن للمهاجرين الأجانب أن يتمتعوا في بعض الحالات،

في إطار المساواة الدستورية، بالحق في الترجمة، تنص المادة ٥٤ من قانون المحاكم الاتحادية الصادر في ١٧ يونيو ٢٠٠٥ على ما يلي (Leclerc, 2016):

١) تجري المرافعات بإحدى اللغات الرسمية (الألمانية، والفرنسية، والإيطالية، والرومانشية)، وبلغة المدعى عليه عموماً، وإن استخدم الطرفان لغة رسمية أخرى، فيمكن تبني هذه اللغة.
٢) تؤخذ لغتا الطرفين في إجراءات الدعوى بعين الاعتبار إنْ تعلق الأمر بلغة رسمية.
٣) إذا قدم أحد الطرفين مستندات بلغة رسمية، فيمكن للمحكمة الاتحادية، بموافقة الطرفين الآخرين، ألا تطلب ترجمة.
٤) تطلب المحكمة الاتحادية ترجمة عند الضرورة.

٧-٥-لغات وسائل الإعلام

خصّ الدستور السويسري وسائل الإعلام، نظراً لدورها المهم في مجالات عدة، بالمادة ٩٣ التي تنص على ما يلي:

١) يختص الاتحاد بإصدار التشريعات المتعلقة بالإذاعة والتلفزيون، ووسائل الاتصالات العامة الأخرى التي تقوم بنشر البرامج والأخبار.
٢) تساهم الإذاعة والتلفزيون في التعليم والتطور الثقافي وفي تكوين الرأي الحر وفي الترفيه، ويُؤخذ في الاعتبار خصائص البلاد ومتطلبات المقاطعات، كما تُنقل الأحداث بشكل موضوعي وتُعطى فرصة التعبير المناسبة للآراء المختلفة.
٣) تُحترم استقلالية الراديو والتلفزيون وكذلك الحرية في إخراج البرامج.
٤) تراعي الإذاعة والتلفزيون وضع وسائل الإعلام الأخرى ووظيفتها، وخاصة الصحافة.
٥) يمكن تقديم شكاوى بخصوص البرامج إلى جهة مستقلة خاصة للنظر فيها.

وقد حصلت المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون بموجب القانون الاتحادي حول الإذاعة على تفويض على المستويين الوطني والإقليمي، تنص المادة ٢٤ منه بشكل خاص على احترام التفويض التالي:

١) تنفذ المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون التفويض الدستوري في مجال الإذاعة والتلفزيون (تفويض)، وينبغي عليها على وجه الخصوص:



- تقديم برامج إذاعية وتلفزيونية كاملة وبالقدر ذاته للمواطنين باللغات الرسمية الثلاث.

٢) تذيع المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون برنامجاً واحداً على الأقل لسويسرا الناطقة باللغة الرومانشية، وفضلاً عن ذلك، يحدد المجلس الاتحادي المبادئ التي تحكم أخذ الحاجات الخاصة لهذه المنطقة اللغوية بعين الاعتبار في مجال الإذاعة والتلفزيون.

٣) يحدد المجلس الاتحادي المبادئ التي تحكم أخذ الحاجات الخاصة للأشخاص المصابين بقصور حواس، كما يحدد على وجه الخصوص نسبة البرامج التي ينبغي تقديمها بلغة الإشارات للمصابين بقصور في السمع.

٤) تساهم المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون:

- في التكوين الحر للرأي بتقديم معلومة كاملة، ومتنوعة، وأمينة، لاسيما حول الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- في تنمية الثقافة وتعزيز القيم الثقافية للدولة، وكذا تشجيع الإبداع الثقافي السويسري، على أن على تأخذ وجه الخصوص بعين الاعتبار الإنتاج السويسري الأدبي والموسيقي والسينمائي، لاسيما بإذاعة برامج لمنتجين سويسريين، وبرامج من إنتاجها.
- في تكوين الجمهور، لاسيما بفضل إذاعة البرامج التربوية بشكل منتظم.
- في الترفيه.

٥) تستخدم اللغة القياسية بعامة في البرامج الإعلامية المهمة التي يمكن أن تجذب جمهوراً يتجاوز المنطقة اللغوية والحدود الوطنية.

وقد نصّ القانون على أنه ينبغي على المؤسسة السويسرية للإذاعة والتلفزيون أن تبث على الأقل برنامجاً إذاعياً لسويسرا الناطقة بالرومانشية، وفضلاً عن ذلك، حدد المجلس الفدرالي المبادئ التي تحكم أخذ حاجات المصابين بقصور حواس بعين الاعتبار؛ لاسيما نسبة البرامج الخاصة التي ينبغي تقديمها بلغة الإشارات للمصابين بقصور في السمع.

٧-٦-قانون اللغات الاتحادي

تتمحور السياسة اللغوية الاتحادية الجديدة في قانون اللغات (١٩٩٩) حول النقاط التالية:

أ-تعزيز الرباعية اللغوية المؤسساتية والفردية في الإدارة الاتحادية.

ب-دعم التبادل المدرسي للطلاب والمدرسين في جميع مستويات التأهيل.

ت-دعم الكانتونات في الترويج للغات الرسمية في التعليم.

ث-دعم مشروع مركز علمي للكفاءات ينسق البحث العلمي التطبيقي في مجال اللغات والتعددية اللغوية، ويوجهه، وينظمه.

ج-دعم المهام الخاصة للكانتونات متعددة اللغات في مجالات تعليم اللغات والتعددية اللغوية للإدارات.

وتكرر المادة الخامسة من قانون اللغات النصوص الدستورية في مجال اللغات:

١) اللغات الرسمية للاتحاد الفدرالي هي الألمانية والفرنسية والإيطالية، واللغة الرومانشية هي أيضاً لغة رسمية عند التخاطب مع المتحدثين بهذه اللغة.

٢) تستخدم السلطات اللغات الرسمية القياسية.

وأما في ما يخص "لغات الخدمات" فتنص المادة السادسة على إجراءات محددة لاسيما فيما يتعلق باللغة الرومانشية:

١) يمكن لمن يرغب مخاطبة السلطات أن يستخدم اللغة الرسمية التي يختارها.

٢) تجيب السلطات باللغة الرسمية التي يستخدمها مخاطبها.

٣) يستطيع الناطقون بالرومانشية مخاطبة الاتحاد باللغة الرومانشية أو بلغة أخرى.

٤) يمكن أن يقيد المجلس الاتحادي اختيار اللغة الرسمية في العلاقات مع السلطات التي يقتصر نشاطها على جزء من الأراضي السويسرية.

٥) يمكن أن يقضي الاتحاد السويسري بتقديم الأعمال أو المستندات الأخرى التي لم تحرر بلغة رسمية من دون ترجمة.

٦) تستخدم السلطات في علاقاتها مع الأشخاص الذين لا يتقنون أية لغة رسمية لغة يفهمونها في نطاق الممكن.

لقد تمّ على إثر إدراج مبادئ السياسة اللغوية السويسرية في الدستور إعادة تعريف سياسة الاتحاد، كانت المادة ٧٠ من الدستور والمداخلات البرلمانية تطلب من الاتحاد

والكانتونات التزاماً أكثر وضوحاً، وقد تم التركيز على مختلف الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الكفاءة اللغوية في اللغات الوطنية وتبادل الطلاب والمدرسين في جميع المراحل الدراسية، ودعم الإجراءات التي يقترحها آخرون في مجال سياسة الفهم، وفضلا عن ذلك، ينص قانون اللغات الجديد على إنشاء معهد لتشجيع الرباعية اللغوية، كما يتضمن إجراءات تهدف إلى ترويج اللغة الرومانشية واللغة الإيطالية في كانتون غراوبوندن وكانتون تسنيو، ومنح الاتحاد إمكانية دعم الكانتونات متعددة اللغات.

لقد أثار قانون اللغات الهادف إلى تطبيق المادة ٧٠ من الدستور جدالاً متعدداً، يتضمن النص عدداً كبيراً من النصوص بدءاً من ترجمة الاتفاقيات الدولية وانتهاءً بالمحافظة على اللغة الرومانشية، مروراً بتطوير لغة الإشارات، ولكنه أغفل مسألة تفضيل اللغة الإنجليزية أو اللغات الوطنية في التعليم، وقد قررت لجنة العلوم والتربية والثقافة صاحبة الاختصاص في هذا الشأن التصرف وتعديل قانون اللغات، وقد أقرّ البرلمان الاتحادي في ٥ أكتوبر ٢٠٠٧ مشروع القانون حول اللغات الوطنية والتفاهم بين المجتمعات اللغوية، وأصبح سارياً في ٤ ديسمبر ٢٠٠٩.

٧-٧-اللغات الوطنية والتفاهم بين المجتمعات اللغوية

صدر أمر ٤ يونيو ٢٠١٠ حول اللغات الوطنية والتفاهم بين المجتمعات اللغوية بناءً على قانون اللغات الاتحادي، وتضمن ٣١ مادة، وأصبح ساري المفعول في ١ يوليو ٢٠١٠، وقد عزز صدوره التعددية اللغوية في سويسرا إذ نصت المادة الثامنة منه («أهداف استراتيجية») على أن المجلس الاتحادي يحدد للسلطة التشريعية أهدافاً استراتيجية في مجال الترويج للتعددية اللغوية، ويعين مفوضاً للتعددية اللغوية، ويحدد مهامه، وهي:

- دعم المجلس الفدرالي في وضع أهداف استراتيجية وفي مراقبة تنفيذ هذه الأهداف.
- تنسيق تنفيذ الأقسام والمستشارية الفدرالية للأهداف الاستراتيجية وتقييمه.
- تقديم النصح للأقسام والمستشارية الفدرالية وللوحدات الإدارية والعاملين فيها ودعمها وتوعيتها بخصوص المسائل المتعلقة بالتعددية اللغوية.
- تقديم النصح للأقسام والمستشارية الفدرالية ووحداتها الإدارية والعاملين

فيها ودعمها وتوعيتها بخصوص المسائل المتعلقة بالتعددية اللغوية.

- التعاون مع إدارات الكانتونات والإدارات الحكومية الأخرى، وإقامة علاقات مع المؤسسات الخارجية المهتمة بالتعددية اللغوية.
- إعلام الجمهور بانتظام بمجال التعددية اللغوية.
- تمثيل الكونفدرالية في الهيئات الوطنية المهتمة بالترويج للتعددية اللغوية.

وقد نصت المادة العاشرة على "إجراءات الترويج للغات الوطنية في التعليم"، والمادة الحادية عشرة على منح إعانات مالية "للترويج لاكتساب اللغة الأولى، والمادة الثانية عشرة على دعم مالي لمعهد التعددية اللغوية في جامعة فريبورغ وللمدرسة العليا للتربية في مجال البحث التطبيقي حول اللغات والتعددية اللغوية، ونصت المادة السادسة عشرة على دعم مالي للترجمة، والمادة السابعة عشرة على دعم مالي للترويج للتعددية اللغوية للكانتونات متعددة اللغات وإداراتها.

٨-مبادئ السياسة الثقافية الوطنية السويسرية وأهدافها

٨-١-المبادئ الرئيسة للنموذج الثقافي السويسري

ترتكز السياسة الثقافية الوطنية السويسرية على مبدأين رئيسين هما الفدرالية والتبعية المزدوجة، تعني الفدرالية في إطار السياسة الثقافية السويسرية أن الإجراءات التي يتم اتخاذها وتنفيذها تطبق على مستوى الكانتونات أو على المستوى الاتحادي؛ فالحكومة الاتحادية تقوم بالمهام الأكثر قرباً من طموحات الفنانين وحاجاتهم، والتي تعجز عنها الكانتونات والمجوعات المحلية ،وأما التبعية المزدوجة فتعني، في حالة الحاجات المالية، أن الحكومة الاتحادية تقدم الدعم المادي للكانتونات، وأن الكانتونات تقدم الدعم للمدن، ولا يقدم هذا الدعم المادي إلا بشرط تقديم القطاع الأهلي دعمه المسبق، من خلال المؤسسات الداعمة أو الراعية، ويعمل القطاع الأهلي بصفته ضامناً فيقدم الأموال المطلوبة بداية للحصول على التمويل الحكومي الاتحادي.

ينتج ذلك عن نظام تتعدد فيه الجهات الفاعلة، وتهدف مختلف أشكال التعاون إلى التعهد بالمشاريع المرتقبة، يعني ذلك بعبارات المؤسسة الثقافية السويسرية helvetia Pro أن الفسيفساء الثقافية السويسرية خليط مرقع من ٢٦مقاربة كانتونية أكثر منها نموذجاً وطنياً فريداً، فكما هو الأمر في التعليم تقع مسؤولية دعم الثقافة والفن على عاتق الكانتونات.

تنطوي هذه المرونة على مشكلات ملازمة، مثل الازدواجية أو التداخل؛ إذ يصعب تركيز إجراءات السياسة الثقافية على هدف مشترك، ويصبح أيضاً التوصل إلى آفاق مشتركة على المدى المتوسط والبعيد أكثر تعقيداً، ومع ذلك، اتخذت الفدرالية السويسرية توجهاً جديداً خلال السنوات الماضية، وبدأت تتبلور مساعي الحكومة الفدرالية والكانتونات والمدن الرامية إلى وضع إطار لسياسة ثقافية مشتركة، وقد قام الحوار الدائر حول قانون تشجيع الثقافة على طريقة زيادة فعالية التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى الفدرالي، وكذلك بين مختلف الكانتونات والمدن السويسرية.

٨-٢-أهداف السياسة الثقافية الوطنية السويسرية

يرى بعض الباحثين أن غياب تعريف وطني للثقافة يجعل الإحاطة بمختلف أهداف الجهات الفاعلة في السياسة الثقافية السويسرية صعبة، ويشيرون مع ذلك إلى صياغة مقترحات عدة بشأن أهداف السياسة الثقافية في إطار الحوار المتعلق بالقانون الجديد لتشجيع الثقافة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية (Weckerle & Theler, 2010: 229):

- تتوجه السياسة الثقافية (على جميع مستويات الكونفدرالية) إلى جميع المواطنين والفنانين، والمؤسسات، والمشاريع الثقافية.
- تعني السياسة الثقافية أكثر من مجرد تشجيع الثقافة وتقوم مقام الحوار العام حول الثقافة، في البحث عن الظروف الأساسية وتوفيرها، وفي مصلحة الفنانين.
- ترتبط السياسة الثقافية بمجالات سياسية، مثل تخطيط المدن، والسياسة المالية والضريبية، والسياحة، والصناعات الثقافية.
- تعني السياسة الثقافية أكثر من مجرد هيكلة مجال محدد، ويشمل تأثيرها دائماً المجتمع بمجمله.

وتتقيد هذه الأهداف بأهداف مجلس الاتحاد الأوروبي: إعلاء شأن الهوية، والإبداع، والتنوع، وإتاحة الحياة الثقافية.

٩-تمويل الثقافة

يتلقى القطاع الثقافي الدعم من جهات عدة، وهو قطاع شهد إدراك أهميته تحولاً مهماً في العقود الأخيرة؛ إذ أصبح ينظر إليه على أنه شبكة من العلاقات التي تتضمن مجالات وظيفيه عدة، وقد اقترحت كلية الفنون في زيوريخ نموذجها الخاص، وهو نموذج ثلاثي القطاعات، حيث يقسم القطاع الثقافي إلى ثلاثة أقسام: القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع المشترك (Wekerle & Theler, 2010 :234).

إن نتائج هذا التحول واضحة، فلم تعد السياسة الثقافية تقتصر حصرياً على توزيع النقود العامة؛ فالفاعلون وشركات القطاع الثقافي يتمتعون بمكانة مركزية في رؤيتها وفقاً للواقع الجديد: أصبحت الحدود بين القطاعات الثلاثة نفيذة فالسيرة النمطية لقطاع ثقافي تقوم اليوم على الانتقال باستمرار من قطاع لآخر (Wekerle & Theler, 2010, p.235).

يذكر جوسلان (Jauslin, 2010) أن السلطات الحكومية السويسرية تستثمر ٢ مليار فرنك سويسري سنوياً، أي ما يعادل ١,٤ مليار يورو. ويذكر أيضاً أن الكانتونات هي التي تضطلع، وفقاً للدستور، بمسؤولية السياسة الثقافية للدولة، ولكن المدن هي الأكثر استثماراً في مجال الثقافة، وأما الرعاية الفردية فهي مغفلة ولا توجد بشأنها أرقام دقيقة، لكن الشركات الخاصة تستثمر ٣٥٠ مليون فرنك سويسري سنوياً في الثقافة، بيد أن التقديرات الأكثر واقعية تفيد، وفقاً لجوسلان، أن القطاع الخاص يقدم للثقافة مليار فرنك سويسري سنوياً، وينافس القطاع الحكومي في هذا المجال.

يمكن القول إن الأرقام السابقة قديمة وعامة، وإننا نرى، نظراً للتطور المستمر الذي أشرنا إليه سابقاً ولأهمية التفاصيل، التركيز على الدعم الذي يقدمه المكتب الفدرالي للثقافة والمؤسسة الثقافية السويسرية والمؤسسات والشركات في القطاع الخاص، وعلى التمويل التشاركي أو الجماعي بناءً على أحدث الإحصائيات والأرقام المتوفرة.

٩-١- دعم المكتب الفدرالي للثقافة

يوضح الجدول التالي الدعم الذي قدمه المكتب الفدرالي للثقافة لخمسة أعوام متتالية:



العام	مليون فرنك سويسري
٢٠١٢	١٦٠,٩
٢٠١٣	١٦٩,٧
٢٠١٤	١٧٠
٢٠١٥	١٦٧,٧
٢٠١٦	١٧٤,٦

ويوضح الجدول التالي إنفاق السلطات الحكومية على الثقافة ونسبته للفترة ٢٠١١-٢٠١٣:

العام والمرجع	إنفاق السلطات الحكومية سنويا
2011 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2014	٢,٥٩ مليار فرنك سويسري (١,٦ ٪ من الميزانية)
2012 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2015	٢,٧٢ مليار فرنك سويسري (١,٧٪ من الميزانية)
2013 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2016	٢,٧٢ مليار فرنك سويسري (١,٧٪ من الميزانية)

٩-٢- دعم بروهلفستيا Pro Helvetia أو المؤسسة الثقافية السويسرية

يظهر الجدول التالي ميزانيات المؤسسة ومدى أهمية الزيادات التي طرأت عليها (Gillabert, Hauser, Kadelbach et Milani, 2011: 451-52):

العام	الميزانية السنوية
١٩٥٠	٧٠ ألف فرنك سويسري
١٩٦٦	٣ملايين فرنك سويسري
١٩٧٠	٤ ملايين فرنك سويسري
١٩٧١	٥ ملايين فرنك سويسري
١٩٨١	٨,١ مليون فرنك سويسري
١٩٨٦	١٦مليون فرنك سويسري
١٩٩٢	٢٨مليون فرنك سويسري
٢٠٠٧	٣٢ مليون فرنك سويسري

كما حصلت المؤسسة على ١٣٥ مليون فرنك سويسري للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (Soutien Pro Helvetia pour la culture? N° 13: Culture)، وعلى ٢١٠،٩ مليون فرنك سويسري للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، موزعةً كما هو موضح في الجدول التالي (Faits et chiffres)[1]:

العام	الميزانية/ مليون فرنك سويسري
٢٠١٦	٣٩،٩
٢٠١٧	٤٠،٩
٢٠١٨	٤٢،٣
٢٠١٩	٤٣،٢
٢٠٢٠	٤٤،٦

1- https://prohelvetia.ch/fr/faits-et-chiffres/



٩-٣- دعم الشركات والمؤسسات الخاصة للثقافة ورعايتها

تتميز سويسرا بأهمية دعم الشركات والمؤسسات الخاصة وللثقافة ورعايتها، وعلى الرغم من أهمية دعم القطاع الخاص للثقافة فإنه يبقى، على حد قول جينوز (:Geinoz, 2010 44)، أقل من الدعم الحكومي، ويذكر جينوز أرقاماً تقريبية: يقدر دعم الشركات بحوالي ٣٢٠ مليون فرنك سويسري، ودعم المؤسسات بـ ١٠٠مليون فرنك سويسري، ويذكر أيضاً أن ١٠٪ من إمكانيات مؤسسات المنفعة العامة تذهب للثقافة.

تركز الشركات دعمها على الفنون المسرحية أو السينمائية، والفنون التشكيلية، والمحافظة على التراث الثقافي، وتخصص ٢٥٪ من دعمها لشراء الأعمال الفنية أو لتظاهراتها الخاصة، مثل الحفلات الموسيقية أو المعارض، وتقوم الشركات الكبيرة بعمل مهم إذ يأتي ٥٠٪ من الدعم الكلي للشركات من ٢,٠٪ من الشركات الراعية.

يرى جينوز (Geinoz, 2010: 45) أن دافع الشركات للدعم تجاري غالباً، حتى وإن كان لدى رؤساء الشركات والمالكين والمساهمين دافع شخصي، وأن هناك في جميع الأحوال قضية الفصل بين الرعاية وخدمة المجتمع التي تسمح بالاعتراف بالمنفعة العامة، ويمكن أن نجد في الشركة نفسها وبالتوازي نظام الرعاية ونظام الإعفاء الضريبي بسبب خدمة المجتمع.

ويقارن جينوز بين سويسرا وفرنسا فيرى على الرغم من الاختلاف الكبير في نقاط عدة، أنهما متساويتان فيما يتعلق بمجال الدعم: تدعم ١٩٪ من المؤسسات السويسرية الثقافة بشكل رئيس، وأما إذا نظرنا إلى المجالات مجتمعة (أي عندما تنشط المؤسسات في مجالات عدة)، فإن ٢٥٪ منها ينشط في الفن والثقافة إذ يمثل كل مجال من المجالات الجوهرية (المجتمع والتأهيل والتعليم والعلوم والبحث) أكثر من ٣٠٪ بقليل، ويوضح الجدول التالي الدعم الذي تقدمه المؤسسات السويسرية الخاصة حسب المجال الرئيس (Geinoz, 2010: 45):

	المجتمع	التأهيل والبحث	الثقافة	الصحة	السكن	البيئة	المنفعة العامة	الدين
النسبة	٪٢٦	٪٢١	٪١٩	٪١٦	٪٧	٪٦	٪٣	٪٢

كما يوضح الجدول التالي دعم هذه المؤسسات بالنظر إلى المجالات مجتمعة:

	المجتمع	التأهيل والتعليم	العلوم والبحث	الفن والثقافة	الصحة	البيئة	مجالات أخرى
النسبة	٪٣٨,٥	٪٣٤,٥	٪٣٣,٨	٪٢٥	٪٢٠,٣	٪١٣,٥	٪١٢,٧

ويشير جينوز إلى تعدد أنماط المؤسسات الثقافية: مؤسسات ذات طابع أكثر تخصصاً من غيرها بمجال ملموس مثل الموسيقى، أو مؤسسات ذات طابع عام تروج للثقافة، وتعمل في مجالات عدة، وبحسب طريقة الدعم، هناك مؤسسات فاعلة أكثر من غيرها من خلال المنح على مستوى تأهيل الفنانين ودعمهم؛ إذ تمنح مؤسسات جوائز ثقافية عدة، وتدير أخرى متحفاً أو فرقة موسيقية، وهناك أيضا مؤسسات ثقافية في الشركات مثل يو بي إس UBS، وأليانز Allianz، ونستله Nestlé. وتشكل مؤسسة ساندوز Sandoz حالة خاصة، فهي ليست مؤسسة منفعة عامة: إنها مؤسسة عائلية، وتُعد عائلة ساندوز نشطة جداً في جال الدعم الثقافي.

ويذكر جينوز (Geinoz, 2010: 47) بعض التحديات التي تواجهها المؤسسات الخاصة، ومنها:

- غياب الرقابة الديموقراطية القوية جداً التي يمثلها المكتب الفدرالي للثقافة.
- ارتباط الشركات بصورتها الإعلانية من جهة وبكبار زبائنها من جهة أخرى.
- وضع الشركات بعض الشروط لنشاطها الثقافي.
- تمتع المؤسسات الخاصة بحرية كبيرة وببعض الاستقلالية.

٩-٣-١- مؤسسة ليناردز

يعرف ميشل بيير غلوزر (Glauser, 2010: 57-60) بمؤسسة ليناردز Fondation Leenards التي تدعم ثلاثة مجالات: المجال العلمي لاسيما البحث الطبي الأحيائي، والمجال الثقافي، والمجال الاجتماعي، وتقدم المؤسسة كل عام ٥,٢ مليون يورو دعماً للمؤسسات الثقافية الكبيرة في كانتون فو Vaud وكانتون جنيف، وتمنح سنوياً ثلاث جوائز قيمة كل منها ٢٠ ألف يورو لشخصيات أسهمت إسهاماً مهماً في الإشعاع الثقافي في القوس الليماني Arc lémanique، وقد منحت المؤسسة في عام



٢٠١٥ السينمائي الفرنسي السويسري جان- لوك غوادر Jean-Luc Godard الجائزة الشرفية للسينما السويسرية، وتقدم المؤسسة أيضاً سنوياً ثماني منح بقيمة ٥٠ ألف فرنك سويسري لمواهب شابة أثبتت جدارتها لمساعدتها على التقدم في فنها، وتدعم مشاريع تتقدم بها المتاحف والمسارح يتم الموافقة سنوياً على حوالي ١٠٠ مشروع منها، مثل مشروع كتاب العصور القديمة في السينما الذي حصل في عام ٢٠٠٩ على جائزة أفضل كتاب التي تمنحها النقابة الفرنسية للنقد السينمائي(Glauser, 2010: 59).

٩-٣-٢-النسبة المئوية الثقافية ميغرو

تعد النسبة المئوية الثقافية ميغرو التزاماً طوعياً في مجال الثقافة، والمجتمع، والتأهيل، وأوقات الفراغ، والاقتصاد، وتسمح لشريحة واسعة من السويسريين الحصول على خدماتها ونشاطاتها، تذكر غرابر (Graber, 2010:100) مديرة الشؤون الثقافية والاجتماعية في ميغرو أن المؤسسة وظفت في عام ٢٠٠٨ حوالي ٨١ مليون يورو، موضحة في الجدول التالي:

التأهيل	الشؤون الثقافية	أوقات الفراغ	الشؤون الاجتماعية	الشؤون الإدارية	السياسة الاقتصادية
٪٥٤	٪٢٣	٪١٠	٪٦	٪٥	٪٢

وتوجه ميغرو سياسة تشجيع الثقافة نحو الثقافة المعاصرة وفقاً للتطور الحالي للمجتمع، وهي سياسة في غاية الأهمية إذ يتم تعزيز أثرها الجوهري لمصلحة الجمهور والفاعلين الثقافيين، وأما أهداف هذه السياسة فهي:

- الإبداع.
- المشاركة والاستمرارية.
- الأهمية الاجتماعية.

وتذكر غرابر(Graber, 2010: 102-103)، من جملة مشاريع ثقافية عدة، ما يلي:

- مهرجان خطوات Steps الدولي للرقص المعاصر الذي يقام كل سنتين، والمؤتمر المصاحب له.
- النسب الثقافية التقليدية.
- متحف الفن المعاصر في زويورخ.

٩-٣-٣-مؤسسة باير Baer وجائزة المعرض السويسري Swiss Exhibtion

تمثل هذه الحالة شراكة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي المتمثل في المكتب الفدرالي للثقافة، تهدف إلى تشجيع الفن المعاصر ودعمه، يستعرض زينغ (Zingg, 2010:113-115)، وهو مدير مؤسسة باير، أسباب التزام مؤسسة باير بدعم الفن المعاصر فيذكر ما يلي:

- ولع الجيل الثاني من أسرة باير بالنحت.
- النمو السريع الذي شهدته المؤسسة في الربع الأخير من القرن العشرين.
- مكافأة المؤسسات، مثل المتاحف والفضاءات الفنية، بجائزة أفضل معرض في العام.

٩-٤- الصناعات الثقافية في القطاع الخاص

تحتل الصناعات الثقافية مكانة هامة في القطاع الخاص، وقد تم توسيع مفهوم «الصناعات الثقافية» وفقاً لضرورات التغيرات في الأسواق (مع أخذ أهمية الألعاب الإلكترونية بعين الاعتبار، على سبيل المثال)، تشير دراسة حديثة نسبياً إلى النتائج المتمثلة في العلاقات بين الصناعات الثقافية والاقتصاد في سويسرا، التي يظهرها الجدول التالي(Weckerle & Theler, 2010:.235):

أماكن العمل	٤١ ٦٠٠
عدد الشركات	٤٠ ٦٠٠ (١٢,٧٪ من الشركات)
الموظفون	٢٠٠ ٠٠٠
القيمة المضافة الإجمالية	١٩,٥ مليار فرنك سويسري (٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) بالنسبة إلى صناعة الساعات (٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي)
مجموع المبيعات الإجمالي	٦١,٧ مليار فرنك سويسري (٢,٥٪ من الاقتصاد العام)



وتأتي سويسرا ثانية على المستوى الأوروبي في عدد الموظفين في القطاع الثقافي، الأمر الذي يبرهن على أهمية الصناعات الثقافية في مجمل هذا القطاع، وتشمل هذه الصناعات، وفقاً للدراسة نفسها، ١٣ مجالاً، وهي: الصناعة الموسيقية، وسوق الكتاب، وسوق الفن، وصناعة الفيلم السينمائي، وصناعة الإذاعة، والفنون المسرحية، وصناعة التصميم، وسوق الهندسة، وصناعة الإعلان، وصناعة الألعاب الإلكترونية، وفنون الزخرفة، وصناعة الصحافة، وسوق الأجهزة السمعية البصرية (Weckerle & Theler, 2010 :235-36).

وتشير الإحصائيات الرسمية الحديثة المتعلقة بالصناعات الثقافية والإبداعية إلى أهمية عدد الموظفين، وعدد الشركات التي توظفهم، والقيمة المضافة الناتجة:

العام والمرجع	عدد الموظفين	عدد الشركات	القيمة المضافة	أرقام المبيعات الإجمالية
2011 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2015, p.2	٢٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٢٠ مليار فرنك سويسري	٧٠ مليار فرنك سويسري
2013 Statistique de poche de la culture en Suisse, 2016, p.2	٢٧٥٠٠٠	٧١٠٠٠	٢٢ مليار فرنك سويسري	٦٩ مليار فرنك سويسري

إن سويسرا دولة متنوعة الثقافات، وإن الأرقام والإحصائيات تدل على أن الصناعات الثقافية أكثر أهمية من الصناعات الأخرى إذ يفوق عدد الموظفين في مؤسسات ثقافية عدد الموظفين في المصارف وشركات التأمين، ويتجاوز مجموع المبيعات الإجمالي الناتج عن الصناعات الثقافية نظيره في صناعة الساعات (Jauslin, 2010:13).

وقد وقع المكتب الفدرالي للثقافة عدداً من الشراكات مع القطاع الخاص تهدف إلى تحقيق أهدافه، ومن الأمثلة على ذلك (Jauslin, 2010, :14) :

جائزة الفن السويسري Swiss Art Award: وهي جائزة للفن المعاصر تمنح لمبدعين في بداية مسيرتهم، في إطار تظاهرة فن بال Art Basel السنوية التي تجري في كل من بال وميامي وهونغ كونغ، ويتم التعاون في هذه الجائزة مع مؤسسات ثقافية وشركات مثل كاران داش Caran d›Ache التي تصنع الورق وأقلام الرصاص وأقلام الحبر.

- جائزة المعرض السويسري Swiss Exhibtion: وهي جائزة تمنح لأفضل معرض فني في سويسرا خلال العام، وقد عقدت شراكة من أجل هذه الجائزة مع مصرف جوليوس باير Julius Baer الخاص.
- منتدى الثقافة والاقتصاد Forum Culture et économie: وهو لقاء سنوي يشارك فيه مسئولو المؤسسات الخاصة والحكومية الداعمة للثقافة.
- منصة الأنترنت promotionculturelle.ch: وهي قاعدة بيانات لكل مؤسسات دعم الثقافة في سويسرا، يتم تطويرها مع مؤسسة ميغرو Migros السويسرية، وهي إحدى شركات بيع التجزئة الرائدة، من خلال آلية النسبة المئوية الثقافية ميغرو Pourcent culturel Migros.

٥-٩-التمويل التشاركي أو الجماعي

يقصد بالتمويل التشاركي أو الجماعي التمويل عبر الإنترنت، أو ما يُسمى بـ «كراود فندنغ» Crowdfunding الذي توفره منصات إلكترونية متخصصة عبر الجمهور، ويتميز التمويل ببساطته وسهولة تنفيذه، حيث يقوم صاحب الابتكار أو الفكرة بتقديم نبذة عن مشروعه بطريقة مغرية، غالباً ما تكون بواسطة فيلم ترويجي مختصر يشرح إن كان المبلغ المطلوب لإنجاز المشروع جزئياً أو كلياً، ليختم بالإعلان عن تاريخ غلق باب التبرع.

ويقوم المتصفحون الذين تغريهم الفكرة بتقديم المساهمة التي يرغبون فيها، وتحدد قيمتها بحسب إمكانياتهم، وحسب ما يقدمه لهم صاحب الفكرة كمقابل لهذه المساهمات، ويتنوع المقابل الذي يجنيه المتبرع بين الإشارة إلى شخصه في تنويهات

مصاحبة للعمل المنجز، وبين الدخول كشريك مساهم في رأسمال المشروع، أو اقتراحات أخرى يتفرد بها كل موقع، وإذا لم تبلغ مجموع المساهمات السقف المحدد يمكن لأصحابها استردادها تلقائياً، وهو ما تلتزم به إدارة هذه المنصات، ويقدم هذا النوع من التمويل - إضافةً إلى السيولة المالية- دعماً لا يقدر بثمن يتمثل في التسويق الذي يقوم به المموّلون الافتراضيون لصالح المشروع بين أوساطهم ولدى محيطهم القريب.

وتعد الثقافة في سويسرا أحد أكبر الرابحين من التمويل التشاركي[1]، إذ أودع مستخدمون سويسريون للإنترنت في عام ٢٠١٥ حوالي ستة ملايين فرنك سويسري لدعم ٥٠٠ مشروع ثقافي، على الرغم من أن التمويل التشاركي لا يزال في طور النشأة في هذا البلد، ترى ميلينا روشار Melina Roshard ، التي صاحبت واحداً من أوائل مشاريع التمويل التشاركي في سويسرا وتشغل حالياً منصب الإدارة لمنصة Wemakeit الرائدة في سويسرا، أن التمويل التشاركي «قد توطد جيداً في مجالي الموسيقى والفيلم في السنوات الأربع الأخيرة، وأن هناك مجالات أخرى سوف تنمو بقوة أيضاً».

ويذكر الموقع السويسري Swiss.info.ch حقائق حول التمويل التشاركي في سويسرا:

- تم في عام ٢٠١٥ جمع ٢٧,٣ مليون فرنك سويسري لتمويل ١٣٤٢ حملة.
- انطلقت ٧٥٪ من المشروعات من مناطق حضارية.
- كانت حوالي ٥٠٪ منها مشروعات تعتمد على التمويل التشاركي.
- كان مطلقو الحملات وممولوها يسكنون على بعد حوالي ١٢ كم فقط بعضهم من بعض في المتوسط.
- تبلغ نسبة نجاح مشروعات التمويل التشاركي حوالي ٦٥٪ .
- أقوى الفئات التي تحظى بالتمويل التشاركي هي: الموسيقى/ المهرجانات، التكنولوجيا/ الشركات الناشئة، المشروعات الاجتماعية/ المجتمع.
- أشهر المنصات: Wemakeit و 100 days.

١- انظر: «التمويل التشاركي سند لا يمكن الاعتماد عليه باستمرار» الذي تم تصفحه من موقع Swiss.info.ch بتأريخ ٢١/ ٣/ ٢٠١٧.

ويتطور التمويل التشاركي بالفعل تطوراً سريعاً: ففي عام ٢٠١٥ أودع ٩٠٠٠٠ شخص ٢٧,٣ مليون فرنك سويسري بهدف تمويل مشروعات؛ أي أكثر من ضعف المبلغ الذي تم التبرع به في عام ٢٠١٣، وهذا بحسب دراسة أجرتها جامعة لوتسرن Lucerne. فالاتجاه إذن نحو الارتفاع.

١٠-الانعكاسات السياسية والاقتصادية للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي

تنعكس السياسة اللغوية في الدول على سياساتها الأخرى، مثل السياسة التعليمية والسياسة الإعلامية والسياسة الاقتصادية وغيرها، ويرى هربرت لوتي أن هذه الانعكاسات ذات طابع ثانوي (Lüthy, 1966-1967)، ويمكن إرجاع هذه الانعكاسات في معظم الحالات إلى العلاقات الدولية وليس إلى مشكلة سياسة داخلية: لا تكمن المشكلة في تكلم السويسريين لغات عدة، وإنما في كون كل عائلة من عائلاتها اللغوية، باستثناء اللغة الرومنشية، تتكلم لغة دولة عظمى مجاورة وتخضع لجذب مراكز ثقافية كبيرة خارجية؛ وإذا كان هذا الوضع إشكالياً على المستوى السياسي، فإنه ينطوي على المستوى الثقافي على إيجابية لا تقدر لسويسرا التي تشارك في ثلاث حضارات أوروبية هامة.

وتجدر الإشارة سريعاً إلى عدم التناسب بين الأهمية الرقمية والأهمية السياسية والثقافية للجماعات اللغوية السويسرية، ويبدو عدم التناسب هذا من الناحية الإحصائية مقلقاً، لكن الواقع لا يشير إلى هيمنة اللغة الألمانية أو إلى طموحها لأن تكون مهيمنة؛ لسبب بسيط هو أن سويسرا الألمانية لا تتحدث الألمانية الفصحى في الحياة العائلية واليومية وإنما العديد من اللهجات، ذلك أن "اللهجة الألمانية، لغة التداول اليومي في سويسرا، لا تختلف عن اللغة الفصحى أو اللغة المعتمدة في ألمانيا فحسب، بل تختلف أيضاً من جهة إلى أخرى داخل سويسرا نفسها" (العبدلي، ٢٠٠٨). وفضلاً عن ذلك، إن اللغة الفصحى هي لغة العلم والخطابات الرسمية، واللغة التي يتم تعلمها في المدرسة حيث لا يشعر معظم السويسريين الناطقين بالألمانية براحة كلية، ويفضلون محادثة مواطنيهم الرومنديين بالفرنسية بصفتها اللغة الثانية التي يتم تعلمها في المدرسة، والتي تتيح لهم معرفتها تجنب صعوبة التعبير برشاقة بلغتهم المفترض أن تكون لغتهم الأم، وهكذا، إن التعددية اللغوية السويسرية أكثر



تعقيداً مما تقوله الإحصائيات، وإن تعقيداتها تأتي في صالح الأقلية الأكثر قوة، وتمنع تكوّن جماعات لغوية واضحة؛ لأن الفرنسيين الناطقين بالفرنسية لا يشعرون بالكبت النفسي ذاته تجاه الفرنسية الباريسية، ويشاركون بعامة عقدة تفوقها، ولأنهم يجيدون التواصل مع جيرانهم الناطقين بالألمانية، الأمر الذي يسمح للفرنسية ليس فقط بالمحافظة على مواقعها وإنما أيضا بالتقدم، ففي البنى السويسرية الحالية تشكل هذه الاختلافات في "الوعي اللغوي" عامل توازن، ولو كانت النسبة بين الفرنكوفونيين والجرمانيين معكوسة لكانت هناك مشكلة لغوية شبيهة بـ"المشكلة الفلامندية" في بلجيكا التي تسيطر فيها لغة أقلية ممثلة في الفرنسية على اللغة الهولندية، لغة الأغلبية.

يمكن القول إذن إن التعددية اللغوية يمكن أن تؤدي إلى مشكلات مختلفة- اختلالات اقتصادية، انعزال جغرافي، اختلافات مذهبية - ربما تتلون بتضايق الجماعات اللغوية المختلفة، وإن المشكلة ليست لغوية ولا يمكن طرحها من خلال التعارض بين جماعات لغوية، وبدلاً من الكلام على انعكاسات سياسية على هذه التعددية اللغوية، يفضل الكلام «على الطريقة المعقدة جداً التي تنعكس فيها المشكلات البنيوية السياسية والاقتصادية وغيرها على العلاقات بين العائلات اللغوية للدولة» (Lüthy, 1966-1967).

وأما بشأن الانعكاسات الاقتصادية فإن فلوريان كولماس (Coulmas, 1993) يرى في كتابه الاقتصاد واللغة أن اللغة عبارة عن رصيد بمعنى أن الثراء الاجتماعي مرتبط بالتعددية اللغوية، وهو ارتباط سببي وليس مجرد علاقة عرضية، وإن اللغة أداة قبل كل شيء، وهي لا تمتلك قيمة بذاتها، وإنما تنطوي على قيمة، فامتلاك لغة، مثل امتلاك النقود، ينطوي على إمكان توسيع مجال الفعل لدى الأفراد، وبالتالي على إمكان إغنائهم متى نجح المتحدثون بها في استثمارها استثماراً صحيحاً؛ من أجل هذا أصبح التوظيف المكثف للخطاب اللغوي في معظم النشاطات السائدة في مجتمع العولمة يمثل عاملًا حاسماً من العوامل المرتبطة بالبنى الاقتصادية التحتية المعاصرة، وبتطوير الفرد والمجتمع، ينطبق هذا الكلام، بحسب تيل بوركارت (Burckhardt, 2008)، على سويسرا التي تميزت بمكانة مالية تنافسية نظراً لتوفر عوامل سياسية ولغوية ومحلية وقانونية مواتية.

تقوم اللغة في سويسرا بدور حاسم في إدارة الشركات والمؤسسات والكانتونات، وهي ضرورية وورقة رابحة لاندماج الفرد وللحصول على عمل، وللقادة في تعزيز

سلطتهم السياسية وتحقيق أهدافهم في إدارة المجتمع (Petitjean, 2009: 82)، وتعتبر التعددية اللغوية مكلفة من حيث الوقت والجهد والمال، لكنها مفيدة ثقافياً وفكرياً وتجارياً واقتصادياً؛ فالقرارات السياسية حول تخصيص أموال عامة لتعليم لغة أجنبية تتأثر باعتبارات اقتصادية، وقد أشار كولماس (كولماس، ٢٠٠٠: ٦٩) إلى مسح أجري في سويسرا في عام ١٩٨٤ إلى أن الإنجليزية أصبحت اللغة الأجنبية الأولى الأكثر رواجاً، وأهم الأسباب لتعلم اللغة الإنجليزية التي قدمها الطلاب تدل على الغلبة الواضحة للدوافع الاقتصادية.

وأظهرت دراسة[١] أن تُراث سويسرا المُتميِّز بِلُغاته المُتعَدِّدة، يمنحها مِيزة تنافسية بقيمة ٤٦ مليار فرنك سويسري، أي ما يُعادل (٣٨,١٥ مليار دولار أمريكي)، وهي مُساوية لِما يُعادل ٩٪ من الناتج الإجمالي المحلي.

١١-تقييم التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي

بعد استقراء أهم المراحل التي مر بها التخطيط اللغوي والثقافي، واستعراض أثره على الواقع الفعلي، وذكر أهم السياقات والعوامل المؤثرة والجهات الفاعلة في الحالة السويسرية، يمكن القول إن التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي تجربة استثنائية، وفريدة، ومرنة، وبراغماتية[٢]، وناجحة. فمقارنتها بتجارب الدول الأخرى تؤدي إلى تقديم صورة متجانسة وإيجابية لهذا البلد الذي قام على مخزون مشترك من المؤهلات، والذي ارتبط فخره بفكرة «الاستثناء» الذي يصف سويسرا ويفسر طرافتها. وبعبارة أكثر دقة، تتكون سويسرا من شراكة تاريخية تضم جماعات مختلفة من حيث الأصل واللغة، وتتمتع بتاريخ مشترك يقوم على إرادة الاستقلال والدفاع عن سويسرا في مواجهة أطماع الدول الكبرى المجاورة، وهي إرادة تفسر عدم انضمامها للاتحاد الأوروبي.

إن ما يميز التجربة السويسرية أيضاً هو ديمقراطيتها، وتعدديتها اللغوية، وعقلانيتها وسلميتها. فالديمقراطية مؤسسة اجتماعية تشكل عاملاً من عوامل الهوية

١ – دراسة علمية تكشف عن القيمة الاقتصادية للتعدد اللغوي في سويسرا (٢٠٠٨). تم تصفحه بتأريخ ١/ ٨/ ٢٠١٦، من: http://www.swissinfo.ch/ara

2-D’une Suisse quadrilingue à une Suisse plurilingue (2010). Consulté le 25/8/2016, de Berne: FNS., p.1. www.nfp56.ch/fils/62/MM_synthèse_NFP56-f.pdf.

واللحمة الوطنيتين، وأداة سياسية بامتياز يمكن أن تفسر احترام الآخر وقبوله، تساعد الديمقراطية مختلف الجماعات على التعايش في مكان معين، وتضمن لحمة اجتماعية إيجابية، وبما أن سويسرا تضم تنوعاً جغرافياً وبشرياً، فإن الانتماء لهذا المجتمع الخاص هو الذي ينقل من جيل لآخر هذا الحب لسويسرا، وهذه القدرة على قبول الآخر المختلف.

وإن مبدأ «الوحدة في التنوع» أو «الوحدة المتنوعة» يشكل إحدى السمات المميزة للهوية السويسرية التي تتكون من كانتونات يتمتع كل منها باستقلاليته، وهو وضع شبيه بالحالة الأوروبية، إذ تضم سويسرا تنوعاً من الجماعات اللغوية والثقافية والسياسية والدينية التي تجتمع في تنظيم سياسي واحد. ويشترك السويسريون في هوية أصيلة (التسامح وحب التنوع) ويتوارثونها عبر الأجيال(Windisch, 2002)، ويهتمون بالتنوع بأشكاله المختلفة لاقتناعهم أنه يعزز الوحدة ويثريها، ولا يهددها (Slater, 2010). ويدير السويسريون تنوع اللغات والثقافات بشكل مدهش للغاية، ويعتبرون التعددية اللغوية واحترام الأقليات من أسس سويسرا وثقافتها، وتتجذر التجربة السويسرية في إدارة التنوع اللغوي في تاريخ قديم جدًا شكل أرضية لخلق أسطورة وطنية خاصة وترتكز، فضلاً عن ذلك، على مجموعة من الظروف المواتية، مثل الاختلافات اللغوية والثقافية والسياسية والدينية، ويترجم كل ذلك على المستويين الإداري والمؤسسي حيث تحدد مكانة اللغات الوطنية الأربع في الاتحاد بتوازن معقد يمثل فيه مبدأ القطرية ومبدأ سيادة الكانتون حجر الزاوية...

لقد تغير الواقع اللغوي في سويسرا من ثقافة اللغة الواحدة إلى ثقافة أربع لغات، ومنها إلى ثقافة التعددية اللغوية التي تسير جيداً وتتم ممارستها بمرونة وبراغماتية وتوافقية، يظهر السويسريون أنهم مرنون وبراغماتيون وتوافقيون في تخطيطهم اللغوي والثقافي، ويشتركون جميعاً في اتخاذ القرارات، ويتعاونون بنجاح في حياتهم اليومية، ويتقن السويسريون غالباً لغتين أجنبيتين، ولا تعتبر اللغة الإنجليزية لغة تواصل مشترك.

إن من أهداف التشريع اللغوي الرئيسة في سويسرا دعم الأقليات اللغوية وحمايتها، وليس صهرها في بوتقة لغة واحدة، وإن من أولويات الدولة التمكن من التواصل مع جميع السكان في أراضيها.

إن هذا الموقف الاستثنائي من التعددية اللغوية والتعامل مع الأقلّيات والتنوع

الثقافي، لا ينتمي إلى النظرة الذاتية لسويسرا فحَسب، ولكنه جزء من ثقافتها، ومورد إضافي، فعامل اختلاف اللغة، في الجيش أو الرياضة أو الإدارة على سبيل المثال، يخدم في تحديد هوية المتدربين القادمين من مناطق لغوية مُختلفة، إذ يستخدم المدربون لغات مُختلفة لدمجهم، ففي مقابلة مع swissinfo.ch (سلاتر، ٢٠١٠)، قال ساندرو كاتاسان أستاذ عِلم المجتمع في جامعة جنيف: "في سويسرا، لا يُعتبَر التعدّد اللغوي مشكلة، بل يُنظَر إليه كموردٍ إضافي"، كان كاتاسان مسؤولاً عن فريق عملٍ قام بدراسة مجموعات، ينتمي أعضاؤها إلى أنحاء مُختلفة من سويسرا، كما يتكلَّمون لغات مُتعدّدة، وشمِلَ ذلك أعضاء المنتخب الوطني السويسري لكرة القدم دون سِنّ ١٧ عاماً، بالإضافة إلى أعضاءٍ من الجيش والإدارة الفدرالية (الحكومة) السويسرية، وتفيد إحدى النتائج التي توصَّل إليها الفريق، بأنَّ عامل اختلاف اللغة خدَمَ هُنا في تَحديد هوية المجموعة، وكما يقول كاتاسان: "لو أخذنا الجيش السويسري على سبيل المثال، سنرى بأنَّ المُدَرِّبين استخدموا لغات مُختلفة لإدماج الجنود القادمين من مناطق لغوية مُختلفة"، وكان المُشرف على التدريب يُلْحِق شرحاً باللغة الفرنسية بعد قِيامه بداية بِشَرح موضوعٍ ما باللغة الألمانية لوضع الناطقين بالفرنسية في الصورة، وعند إخلائه سبيل الجنودَ في النهاية، كان المُدرب يلجأ إلى استخدام تعابير إيطالية لِبَثِّ روح الحماسة مثل "Forza ragazzi" (الهِمَة يا شباب)، لِتَعريف المجموعة بأكمَلِها على اللغة الإيطالية، التي تُعتبَر اللغة المُحَفزة"، ويُضيف كاتاسان: "هنا، تُشَكِّل التَعَدُّدية اللغوية "هوية" من خلال الاختلاف، وليس من خلال التصرّف، كما لو تَشابه الجميع"، وتمثل هذه الهوية سمة ثقافية دالة للسويسريين، لا بل تقارباً رمزياً لاسيما أنهم يعرفون التنوع اللغوي والثقافي ويعيشون في اتحاد وتكافل وثيقين: إن التعددية اللغوية هي التي تكرس وحدة الدولة، وتوحد الشعب السويسري حول فكرة أنه يمثل واقعاً "روحياً" (Veillette 2014: 389).

وتتصف تجربة التخطيط اللغوي والثقافي في سويسرا بالعقلانية والسلمية، وتشكل استثناء لقاعدة حرب اللغات، فسويسرا التي تعيش التعددية اللغوية والثقافية يومياً والديمقراطية السياسية والثقافية الحقة، لم تعرف أهوال الحرب ونتائجها التي عرفتها بعض الدول، يدل ذلك على أن اللحمة الاجتماعية والوحدة السياسية والدينية لا علاقة لهما مباشرة باللغة الواحدة والثقافة الواحدة، بل لها علاقة



بالسياسات الحكومية المتبعة وبتصورها الخاص لمفهوم "الديمقراطية".

ولو أنّ السلطات السويسرية قررت أنّ اللغة الوحيدة في الدستور هي اللغة الفرنسية أو غيرها، فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى عواقب سياسية واجتماعية وخيمة تهدد الأمن فيها، وسيحتج المواطنون الذين حرمتهم الدولة من حقوقهم اللغوية المشروعة احتجاجاً عارماً على الرغم من أنّ الدين واحد، وهذا دليل آخر على أنّ اللغة الواحدة ليست ضامنة للوحدة السياسية (أرحموش، ٢٠١٦).

١١-توصيات للتخطيط اللغوي والثقافي في العالم العربي

تمثل التجربة السويسرية حالة ثرية جديرة باهتمام أصحاب القرار والباحثين، وبدراستها لاستخلاص نتائجها، والاستفادة منها في تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية، وفي دعم الثقافة على الرغم من اختلاف البيئة اللغوية والاجتماعية للحالة السويسرية وللحالة العربية.

أظهر البحث الدور الكبير الذي تقوم به الجهات اللغوية والثقافية الوطنية والمحلية الفاعلة والمعنية باللغات الوطنية والثقافة، وأظهر أيضاً أن التجربة السويسرية في التخطيط اللغوي والثقافي شهدت تحولاً من الأحادية اللغوية إلى الرباعية اللغوية، ومن هذه الأخيرة إلى التعددية اللغوية والتنوع الثقافي اللذين أصبحا ليس فقط مصدراً للتفاهم المُشترك بين السويسريين، وإنما أيضاً رابطاً مهماً لِتماسكهم ولحمتهم.

ويمكن طرح بعض المقترحات والتوصيات من خلال استقراء التجربة السويسرية، وملاحظة الواقع العربي، والاطلاع على الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠١٧-٢٠٢٢ التي تقوم على برنامج «تعزيز ثقافة التعايش المشترك والحوار البناء ومكافحة التطرف والعنف والإرهاب»، الذي يهدف إلى مجابهة التحديات المطروحة على البلدان العربية في ميادين الفكر والثقافة، والتي ترتكز أيضاً على برنامج «السياسات الثقافية في الدول العربية ومواكبة التغيرات العالمية»، وذلك من خلال تفعيل التنسيق بين المسؤولين عن الثقافة في البلدان العربية وعقد مؤتمرات وزارية وندوات علمية، فضلاً عن ارتكازها على «خدمة اللغة العربية وتطويرها وتعليمها ونشرها في ظل المتغيرات والتحديات»، من خلال

إعداد نماذج متطورة في طرق تعليم اللغة العربية، واعتمادها كأداة إلكترونية لتحقيق التواصل، ولتبادل الخبرات وتعزيز المطالعة باللغة العربية، إلى جانب إعداد نماذج تعليمية تطبيقية لتعليم هذه اللغة للجاليات بالخارج:

- سن قوانين لغوية وثقافية شاملة تنظم الواقع اللغوي والثقافي، وتلزم باستخدام اللغة العربية في جميع المجالات، وتمنع استخدام اللغات الأخرى.
- تعليم لغتين أجنبيتين على الأقل، ولغات الوافدين من غير العرب لما تمثله هذه اللغات في التواصل مع لغات وثقافات مختلفة، ولفائدتها أيضاً في البنوك، والسياحة، وفي الشركات متعددة الجنسيات أو الترجمة.
- تعليم اللغة العربية للوافدين من الأعراق المختلفة.
- توفير الترجمة في الخدمات العامة، والنشرات والمواقع متعددة اللغات.
- تطوير سبل التخطيط للغة العربية وثقافتها في الخارج بحيث يشمل هذا التخطيط المهتمين بتكلم اللغة العربية وبتعليمها في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية.
- الاستثمار وعقد الشراكات في مجال اللغة العربية والثقافة والترجمة، وتحسيس المعنيين والمختصين والمستثمرين العرب والأجانب بالفوائد العديدة المتوقعة من هذه المجالات.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الثقافية العربية والأجنبية.
- زيادة الاهتمام بالصناعات اللغوية والثقافية.
- حماية التراث اللغوي والثقافي العربي ورقمنته، وإبراز دوره في الهوية العربية وفي إثراء شخصية الإنسان العربي.
- الاهتمام بالتخطيط اللغوي والثقافي الرقميين.
- بذل المزيد من الجهود في مجال الثقافة والترفيه.
- تنويع العروض الثقافية وإتاحتها في مختلف المدن والبلدان، والاهتمام بالفئات العمرية المختلفة، لاسيما الشباب والأطفال.
- توفير الدعم المادي الكافي للثقافة.
- نشر تقارير وإحصائيات سنوية عن النشاط الثقافي والدعم المادي.

الخاتمة:

في الختام ناقش البحث كيف عالجت السياسة اللغوية والثقافية في سويسرا التعددية اللغوية والتنوع اللغوي، غير أنه لم يكن بالإمكان الوقوف على جميع جوانب التخطيط اللغوي والثقافي في الحالة السويسرية نظراً لتعقده، ولتداخل العديد من العوامل اللغوية وغير اللغوية، ولسياقاته المختلفة، وقد رأينا أن سويسرا استثمرت العامل اللغوي استثماراً جيداً، وانتقلت من الأحادية اللغوية إلى الرباعية اللغوية، ومن هذه الأخيرة إلى التعددية اللغوية، فقد اعترفت سويسرا، على الرغم من الكلفة المرتفعة، بتحدي التعددية اللغوية والتنوع الثقافي ونجحت فيه، وحافظت على وحدتها وموروثها اللغوي والثقافي، واكتسبت مكانة بارزة في قائمة الدول المتقدمة.

وقد ساهمت اللغات والثقافات مساهمة فعّالة في بناء الهوية السويسرية، وفي وحدتها وتعزيزها للحمة الاجتماعية وللتنوع الثقافي، وقدمت نموذجاً مهماً للتعايش بين لغات-ثقافات مختلفة، وبرهنت على أن السياسة اللغوية والثقافية جزء مكمل للسياسات الأخرى، ويشكّل سلوكها اللغوي-الثقافي نموذجاً مهماً يجعلها في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً وثقافياً، ويظهر حاجة ماسة لبحوث عدة حول التجارب المختلفة في التخطيط اللغوي والثقافي في الدول المتقدمة على وجه الخصوص، وحول قضايا التخطيط اللغوي والثقافي على وجه العموم.

شكر وتقدير:

يتوجه الباحث بالشكر والتقدير إلى مركز البحوث بكلية اللغات/ عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود على دعم هذا البحث.

المراجع

١-المراجع العربية

- دربال، بلال (٢٠١٤): السياسة اللغوية-المفهوم والآلية-جامعة باتنة: مجلة المختبر، العدد العاشر.
- ديورنغ، سايمون. (٢٠٠٥/ ٢٠١٥): الدراسات الثقافية: مقدمة نقدية (ترجمة د. ممدوح يوسف عمران). الكويت: عالم المعرفة، العدد ٤٢٥، (العمل الأصلي نشر في عام ٢٠٠٥).

- السعيدي، محمد بن إبراهيم (٢٠١٧): المثقف والمجتمع؛ تحديات ومقاربات في الشأن السعودي. الرياض: مركز الفكر المعاصر.
- عبد الله، محمود (٢٠١٦): الإحصاء أساس التخطيط الثقافي الاستراتيجي. جريدة الاتحاد ١٠ ديسمبر٢٠١٦، أبو ظبي: شركة أبوظبي للإعلام.
- القاسمي، علي (٢٠١٥): السياسة اللغوية وتنمية اللغة العربية. مجلة التعريب، العدد ٤٨، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر.
- كايزر، مايكل م. (٢٠٠٧): التخطيط الاستراتيجي في الفنون: دليل علمي. (ترجمة أشرف رياض). القاهرة: دار شرقيات.
- كندو، ولي الدين (٢٠١٥): السياسة اللغوية لدى الأمم الحية. الرياض: مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد الأول.
- كوسينكو، سيرجي إيفانوفيش (٢٠١٠): سياسة الثقافة أو ثقافة السياسة: تجربة فرنسا، ترجمة عماد طحينة. أبوظبي: مشروع كلمة للترجمة بهيئة أبوظبي للثقافة والتراث.
- لوصيف، سفيان (٢٠١٢): السياسة الثقافية: بين نظرية المفهوم والفعل المؤسساتي. الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية.

٢- **المواقع الإلكترونية:**

- أبو صالح، محمد حسين (بلا تأريخ): التخطيط الاستراتيجي الثقافي. تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://www.strategy.sd/strsagafy..html
- أرحموش، أحمد (٢٠١٦): لماذا الصراع من أجل التعدد اللغوي والثقافي؟ تمّ تصفحه بتأريخ ١/ ٨/ ٢٠١٦، من: http://www.iffuspress.com/articles/details/462#.V8sW4ph97IU
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٦): الخطة الاستراتيجية للمنظمة ٢٠١٧- ٢٠٢٢. تونس، تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٦/ ٢٠١٧، من: https://www.alecso.org/site/images/2016files/khottaistratitiga-final.pdf



- السعداوي، أحمد (٢٠١٠): سياسة الثقافة يبرز جهود الحكام في دعم الثقافة الفرنسية وتكريس دورها عالمياً. أبوظبي: صحيفة الاتحاد، تمّ تصفحه بتاريخ ٢٢/٣/٢٠١٦، من:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=52634&y=2010.
- الرومانش.. لغة وطنية رابعة تحت الضغط (٢٠٠٧). تمّ تصفحه بتاريخ ١٣/٦/٢٠١٦، من:
http://www.swissinfo.ch/ara/36300780.
- اللغات الأكثر تداولاً في سويسرا (٢٠١٣). تمّ تصفحه بتاريخ ٢٥/٦/٢٠١٦، من:
http://www.swissinfo.ch/ara.
- الميلاد، زكي (٢٠٠٤).» الثقافة والأنثروبولوجيا: قراءة في نظرية الأنثروبولوجيين". الكلمة، العدد٤٤. تمّ تصفحه بتاريخ٢٢/٣/٢٠١٧، من:
http://www.kalema.net/v1/?rpt=547&art.
- أوخسنباين، غابي (٢٠٠٩). اللغة الإنجليزية. هل ستتحوّل إلى اللغة الخامسة في سويسرا؟ (٢٠٠٩)، تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/٦/٢٠١٦، من: http://www.swissinfo.ch/ara.
- بهاتي، أنيل (٢٠٠٩). التعدد اللغوي والتنوع الثقافي؛ أوروبا والهند كمثالين. معهد غوته، مجلة فكر وفن. تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/٧/٢٠١٦، من:
http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/spr/ar4980085.htm.
- دراسة علمية تكشف عن القيمة الاقتصادية للتعدد اللغوي في سويسرا (٢٠٠٨). تمّ تصفحه بتأريخ ١/٨/٢٠١٦، من:.http://www.swissinfo.ch/ara.
- سلاتر، جوليا (٢٠١٣): الرومانش.. لغة وطنية رابعة تحت الضغط، موقع سويس أنفو بالعربية: http://www.swissinfo.ch/ara.
- سلاتر، جوليا (٢٠١٠) التعددية اللغوية في الكونفدرالية "ثقافة حية و"رابط مُهمّ" للهوية السويسرية (٢٠١٠). تمّ تصفحه بتأريخ ٣١/٧/٢٠١٦، من: http://www.swissinfo.ch/ara .

- سيمو، يوسف (٢٠١٥): التمويل التشاركي عبر الإنترنت الحيطة القاتلة. تمّ تصفحه بتأريخ ٢١/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2015/8/9.
- عبد اللطيف، خالد محمود (٢٠١٦). ضرورة التخطيط الثقافي. الصدى. تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠١٧، من: http://essada.info/node/4341.
- فرانسواز، ريفيير (٢٠٠٩): تقرير اليونسكو العالمي: الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات. باريس: اليونسكو. تمّ تصفحه بتأريخ ١٠/ ٢/ ٢٠١٧، من: http://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/pdf/unescoreport.pdf.
- كامرمان، مارتينا (٢٠١٦): التمويل التشاركي سند لا يمكن الاعتماد عليه باستمرار. تمّ تصفحه بتأريخ٢١/ ٣/ ٢٠١٧، من www.swissinfo..ch/.../42479392.
- كردي، علي محمد إبراهيم (٢٠١١): أصل مفهوم الاستراتيجية، تمّ تصفحه بتأريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، من: http://kenanaonline.com/users/alikordi/posts/352137.
- المكتب الفدرالي للهجرة(٢٠١١): مرحباً بكم في سويسرا. تمّ تصفحه بتأريخ ١٠/ ٢/ ٢٠١٧، من:
https://www.sem.admin.ch/dam/data/sem/publiservice/publikationen/willkommen/wil.lkommen-ar.pdf

٣- المراجع الأجنبية

- Audet, C. et Diane Saint-Pierre (2009). Tendances et défis des politiques culturelles. Analyses et témoignages. Québec, PU Laval.
- Blaise, R. (2007). La Suisse, État paradoxal : la Confédération fédérale. [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de http://www.taurillon.org/La-Suisse-Etat-paradoxal-la-Confederation-federale,00951.
- Boyer, H. (2012). Idéologie sociolinguistique et politiques linguistiques «intérieures» de la France. In: Synergies Pays germanophones, N° 5. [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de:
https://gerflint.fr/Base/Paysgermanophones5/boyer.pdf.

- Boyer, H. (2010). Les politiques linguistiques. In: Mots, N°94. [En ligne]. Consulté le 3/7/2017, de: https://mots.revues.org/19891.
- Brohy, C. (2004). L'enseignement plurilingue en Suisse: de la gestion de l'innovation au quotidien. Revue suisse des sciences de l'éducation, Vol. 26, Nº 3.
- Burckhardt, Till J.A. (2008). La langue comme facteur de développement régional. Colloque de l'ASRDLF. Consulté le 1/8/2016, de:

http://www.observatoireplurilinguisme.eu/images/Economique_et_social/Economie_des_langues/burckhardt_till_texte_asrdlf_2008.pdf.
- Calvet, L. J. (2011). Il était une fois 7000 langues. Paris: Fayard.
- Calvet, L. J. (2009). La sociolinguistique. Paris: PUF.
- Calvet, L.-J.(1999, 2005). La guerre des langues. Paris: Hachette.
- Calvet, L.-J.(1996) .Les politiques linguistiques. Paris: PUF.
- Chansou, M. (1997). Les politiques de la langue et la législation en France (1966-1994). In: Mots, Nº 52.

http://www.persee.fr/doc/mots_0243-6450_1997_num_52_1_2463
- CDIP: programme de travail 2015-2019 (2016). [En ligne]. Consulté le 3/5/2016, de http://www.edudoc.ch/static/web/edk/tgpro_f.pdf.
- Conférence suisse des directeurs cantonaux de l'instruction publique CDIP. Consulté le 23/6/2016, de:

http://www.etudesensport.ch/fr/i/conference-suisse-des-directeurs-cantonaux-de-l+instruction-publique-cdip-_content---1--1063--44.html.
- Conférence des délégués cantonaux aux affaires culturelles". [En ligne]. Consulté le 18/8/2016, de http://www.edk.ch/dyn/17549.php.
- Conférence suisse des directeurs cantonaux de l'instruction publique CDIP".[En ligne]. Consulté le 3/5/2017, de:

http://www.ciip.ch/CMS/default.asp?ID=803.

Coulmas, F.(1993). Economy and language. London: Blackwell Pub.

Culture et Loisirs» (2017). Office fédéral de la statistique. [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de:

https://www.bfs.admin.ch/bfsstatic/dam/assets/2322319/master.

Culture. Promotion de la culture et politique culturelle". [En ligne]. Consulté le 13/10/2016, de http://www.edk.ch/dyn/17538.php.

Dépenses culturelles des ménages privés en Suisse. Tableau synoptique-Dépenses mensuelles et annuelles 2006-2013 (2015)» .[En ligne]. Consulté le 10/3/2017, de

https://www.bfs.admin.ch/bfsstatic/dam/assets/326872/master.

Dépenses culturelles des ménages privés en Suisse 2006-2011(2013) Neuchâtel: Office fédéral de la statistique».[En ligne]. Consulté le 10/3/2017, de:

https://www.bfs.admin.ch/bfs/fr/home/statistiques/culture-medias-societe-information-sport/culture/financement.assetdetail.347930.html.

Dépenses culturelles et de loisirs en Suisse. Premiers résultats de l'enquête 2014(2016).Neuchâtel: Office fédéral de la statistique.

Eichenberger, I. (2015). La culture favorise la cohésion national». [En ligne]. Consulté le 22/3/2017, de:

http://www.swissinfo.ch/fre/politique/politique-culturelle-suisse_-la-culture-favorise-la-coh%C3%A9sion-nationale-/41296514.

Eloy , J-M. (1997). Aménagement ou politique linguistique? In: Mots, N°52. «.[En ligne]. Consulté le 19/3/2017, de:

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/mots_0243-6450_1997_num_52_1_2462.

Elmiger, D. & Forster, S. (2005). Histoire politique du plurilinguisme. Situation actuelle de l'enseignement des langues. La Suisse face à ses langues. Neuchâtel : Institut de recherche et de documentation pédagogique (IRDP), [En ligne]. Consulté le



10/7/2016, de: https://www.irdp.ch/data/secure/299/document/la-suisse-face-ses-langues-299.pdf.

- Extra, G. & Yağmur, K. (2013). L'EUROPE RICHE DE SES LANGUES. Tendances des politiques et des pratiques du plurilinguisme en Europe. Cambridge University Press pour le British Council..

- Faits et chiffres - Pro Helvetia. [En ligne]. Consulté le 18/6/2017, de: https://prohelvetia.ch/fr/faits-et-chiffres/.

- Farchy, J. (2008). Promouvoir la diversité culturelle. Les limites des formes actuelles de régulation. Questions de communication [En ligne] 13 | 2008. Consulté le 19/4/2017, de: http://questionsdecommunication.revues.org/1761.

- Fleury, J. (2008). La culture. Paris: Bréal.

- Forster, S. (2007a). En Suisse, les lois sur les langues déclenchent les passions. Bulletin CIIP, Nº 21.

- Forster, S. (2007b). Politique linguistique de la CDIP au fil du temps. Bulletin CIIP, Nº 21.

- Forster, S. (2007c). Deux langues étrangères au primaire: une réalisation à vitesse variable. Bulletin CIIP, Nº 21.

- Forster, S.(2002a). De quelques éclairages sur l'histoire de l'enseignement des langues. Bulletin CIIP, Nº 10.

- Forster, S.(2002b). La nouvelle loi sur les langues. Vers une loi fédérale sur les langues nationales et la compréhension entre les communautés linguistiques. Bulletin CIIP, Nº 10.

- Genève ville de culture (2008). Genève: Département de la culture. [En ligne]. Consulté le 20/6/2016, de:

http://www.ville-geneve.ch/fileadmin/public/Departement_3/Publications/geneve-ville-de-culture-brochure-2008-ville-de-geneve.pdf.

- Gillabert, G., Hauser, C., Kadelbach, Th. et Milani, P. (2011). La culture comme politique publique : le cas de la Suisse". In: Philippe Poirrier(dir.), Pour une histoire des politiques culturelles dans le monde. Paris: La documentation française.

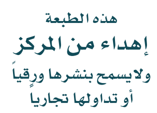
- Girard, A. (1969). Réflexions préalables sur les politiques culturelles. Paris: UNESCO.
- Girard, A. et Gentil, G. (1982). Développent culturel. Paris: Dalloz.
- Grin, F.(2005). L’enseignement des langues étrangères comme politique publique. Paris: La documentation française, Nº 19. Consulté le 10/7/2016, de:

  http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/054000678.pdf.
- Guespin et Marcellesi (1986). Pour la glottopolitique. In: Langages, N° 83. [En ligne]. Consulté le 12/6/2017, de:

  http://www.persee.fr/doc/lgge_0458-726x_1986_num_21_83_2493.
- Hassenforder, J. (1973) «Girard Augustin.— Développement culturel». Revue française de pédagogie. Volume 22 Numéro 1. [En ligne]. Consulté le 07/06/2016, de:

  http://www.persee.fr/doc/rfp_0556-7807_1973_num_22_1_2040_t1_0052_0000_2.
- Herreras. J. C. (2013). Politiques linguistiques en Europe. Europe[s]-4, Valenciennes: Presses universitaires de Valenciennes.
- Histoire de l’encouragement fédéral de la culture» (2012). [En ligne]. Consulté le 13/10/2016, de: http://www.bak.admin.ch/themen/04128/04213/?lang=fr.
- Historique de la LEC (Cst 69)/ LPH (2012). [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de: http://www.bak.admin.ch/themen/04128/04132/?lang=fr.
- Jauslin, J.-F (2010). La politique culturelle suisse. In: Mécénat et fondation culturelles France-Suisse. Paris: la documentation française.
- Jauslin, J.-F (2008). De quelle politique culturelle la Suisse a-t-elle besoin? [En ligne]. Consulté le 25/10/2016, de:

  http://www.sef-bale.ch/telechargement/colloque_sept08.pdf.





- Keller, R.(2011). Politique culturelle. Dictionnaire historique de la Suisse. [En ligne]. Consulté le 21/4/2017, de:
http://www.hls-dhs-dss.ch/textes/f/F10993.php?topdf=1.
- La confédération en bref. (2016). [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de
https://www.bk.admin.ch/dokumentation/02070/index.html?lang=fr.
- La diversité culturelle-plus qu'un slogan (2009). [En ligne]. Consulté le 01/4/2017, de http://www.tradi.info/pdf/Rapfinal2009.pdf.
- La diversité culturelle-plus qu'un slogan (2009). Commission suisse pour l' UNESCO. [En ligne]. Consulté le 20/1/2017, de:
www.tradi.info/pdf/Rapfinal2009.pdf.
- Langues, religions-Données, indicateurs Langues (2014). [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de:
http://www.bfs.admin.ch/bfs/portal/fr/index/themen/01/05/blank/key/sprachen.html.
- La politique linguistique Suisse, terre d›accueil (2009). Consulté le 16/7/2016, de: http://www.nfp56.ch/files/62/17.02.2009_fr.pdf.
- La stratégie culturelle pour le monde islamique (2007). Tunis: ISESCO. [En ligne]. Consulté le 20/6/2017, de:
https://www.isesco.org.ma/fr/wp-content/uploads/sites/2/2015/05/Strategie-culturelle.pdf.
- La Suisse en bref (2012). Consulté le 20/6/2016, de http://www.s-ge.com/sites/default/files/FR_Investorenhandbuch_120808_1.pdf.
- Leclerc, J. (2016). La Suisse fédérale. [En ligne]. Consulté le 15/6/2017, de:
http://www.axl.cefan.ulaval.ca/europe/suissefed.htm.
- Le Serment du Grütli, (2016). [En ligne]. Consutlé le 14/6/2017, de https://www.herodote.net/1er_aout_1291-evenement-12910801.php.
- Lignes directrices de la Conférence suisse des directeurs cantonaux de l›instruction publique (CDIP) du 12 juin 2008» (2008). [En ligne]. Consulté le 3/5/2017, de:
http://www.edudoc.ch/static/web/edk/ll_edk_f.pdf.

- Loubier, L. (2011). L›aménagement linguistique. Fondements de l'aménagement linguistique. [En ligne]. Consulté le 12/6/2017, de: http://collections.banq.qc.ca/ark:/52327/bs48262.
- Lüdi, G. (2009). Les nouveaux défis du plurilinguisme en Suisse. [En ligne]. Consulté le 19/6/2016, de: http://docplayer.fr/6054888-Les-nouveaux-defis-du-plurilinguisme-en-suisse.html.
- Lüthy, H. (1966-1967). Incidences politiques de la pluralité linguistique en Suisse. [En ligne]. Consulté le 5/7/2016, de http://dx.doi.org/10.5169-16880.
- Message sur le financement des activités de la fondation Pro Helvetia dans les années 2000-2003» (1999). [En ligne]. Consulté le 20/1/2017, de: https://www.admin.ch/cp/f/373975b6.0@fwsrvg.bfi.admin.ch.html.
- Gimello-Mesplomb, F. (2012). Olivier Moeshler, Le cinéma suisse, une politique culturelle en action: l'État, les professionnels, les publics». In: 1895. Mille huit cent quatre-vingt-quinz, N° 67. [En ligne]. Consulté le 2/10/2016, de: https://1895.revues.org/4547.
- Feuille de route 2015-2020 du Département de la culture et du sport (DCS) (2016). Genève: Administration municipale [En ligne]. Consulté le 3/5/2017, de: http://www.ville-geneve.ch/administration-municipale/departement-culture-sport/politique-culturelle-sportive/feuille-route.
- Geinoz, F. (2010) Présentation des enjeux des fondations dédiés à la culture en Suisse, tendances marquantes et développements récents». In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: La documentation française. Ministère de la culture et de la communication.

Graber, H. (2010). Le Pourcent-culturel Migros: un engagement unique. In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: La documentation française. Ministère de la culture et de la communication.

Glauser, M.-P. (2010). Le rôle des fondements privés en Suisse. L'action de la Fondation Leenaards». In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: La documentation française. Ministère de la culture et de la communication.

Knüsel, P. (2010). Pro Helvetia: un peu d'égoïsme culturel. In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: Ministère de la culture et de la communication.

Maradan, O.(2008). Le concordat HarmoS. Bulletin CIIP, Nº 2.

Marcellesi, J-B. & Guespin, L. (1986). Pour la glottopolitique. In: Langages, N° 83, pp. 5-34. [En ligne]. Consulté le 15/6/ 2016, de:

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/lgge_0458-726X_1986_num_21_83_2493.

Petitjean, C.(2009). Représentations linguistiques et plurilinguisme. Thèse de Doctorat présenté devant l›Université de Neuchâtel, sous la direction de Simona-PKAREK-DOHLER.

Planification culturelle. [En ligne]. Consulté le 16/3/2017, de:

http://www.mtc.gov.on.ca/fr/culture/cul_planning.shtml.

Politique Culturelle: lignes directrices et objectifs. Lausanne: Site officiel de la ville de Lausanne [En ligne]. Consulté le 12/4/2016, de:

http://www.lausanne.ch/thematiques/culture-et-patrimoine/service-de-la-culture/politique-culturelle.html.

Politique culturelle suisse 2016-2020 (2016). Berne: OFC. [En ligne]. Consulté le

http://www.bak.admin.ch/themen/04135/index.html?lang=fr.

Politiques des langues du Fonds national Suisse (2010). [En ligne]. Consulté le 22/7/2016, de:

http://www.snf.ch/sitecollectiondocuments/dossiers/dos_sprachenpolitik_snf_f.pdf.

- Population (2017). Office fédéral de la statistique. [En ligne]. Consulté le 15/3/2017, de:

https://www.bfs.admin.ch/bfsstatic/dam/assets/2241465/master.

- Programme d'activité 2015-2019 (2015). Neuchâtel: CIIP. [En ligne]. Consulté le 1/8/2016, de http://www.ciip.ch/documents/showFile.asp?ID=7686.
- Programme de travail 2015-2019 (2015). Berne: CDIP. [En ligne]. Consulté le 1/8/2016, de: http://www.edudoc.ch/static/web/edk/tgpro_f.pdf.
- Programme de travail 2015-2019. Version actualisée" (2016). [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de: edudoc.ch/record/122747/files/pb_TP_2016_f.pdf.
- Rapport annuel 2016 (2017). Berne: OFC.[En ligne]. Consulté le 18/6/2017, de: http://www.bak.admin.ch/org/01308/06120/index.html?lang=fr.
- Rapport annuel 2015 (2016). Berne: CDIP. [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de:

http://edudoc.ch/record/122627/files/JB_2015_f.pdf.

- Rapport annuel 2015 (2016). Berne: OFC. [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de:

http://www.bak.admin.ch/org/01308/05921/index.html?lang=fr.

- Rapport annuel CIIP 2015 (2016). [En ligne].Consulté de le 15/3/2017, de:

http://www.ciip.ch/documents/showFile.asp?ID=8288.

- Rapport annuel 2014 (2015). Berne: CDIP. [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de: http://edudoc.ch/record/117641/files/JB_2014_f.pdf.
- Rapport annuel 2014 (2015). OFC. [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de:

http://www.bak.admin.ch/org/01308/05620/index.html?lang=fr.



- Rapport annuel 2013 (2014). OFC. [En ligne]. Consulté le 25/3/2017, de:

http://www.bak.admin.ch/org/01308/05212/index.html?lang=fr.

- Rapport annuel CIIP 2014 (2015). [En ligne].Consulté de le 15/3/2017, de

http://www.ciip.ch/documents/showFile.asp?ID=7183.

- Rapport annuel CIIP 2013 (2014). [En ligne].Consulté de le 15/3/2017, de:

http://www.ciip.ch/documents/showFile.asp?ID=5830.

- Rapport d'activité juin 215-juin 2016 (2016). Genève: Département de la culture et du sport. [En ligne]. Consulté le 20/6/2016, de:

http://www.ville-geneve.ch/fileadmin/public/Departement_3/Administration/rapport-activite-dep-culture-sport-ville-de-geneve.pdf.

- Rapport d'activité 2011-2015 (2016). Département de la culture et du sport, Ville de Genève. [En ligne]. Consulté le 20/6/2016, de:

http://www.ps-geneve.ch/wp/wp-content/uploads/2016/08/bilan_sami_kanaan.pdf.

- Rapport périodique de la Suisse 2012-2016 (2016). [En ligne]. Consutlé le 20/3/2017, de www.bak.admin.ch/themen/04118/04119/.../index.html?lang...

- Rapport périodique de la Suisse 2008-2012 (2012). [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de:

http://www.unesco.ch/fileadmin/user_upload/3_Wie/kultur/kulturelle-vielfalt/Rapport_UNESCO_Diversite%20culturelle_2012.pdf.

- Rapport périodique quadriennal (2016). [En ligne]. Consulté le 20/1/2017, de:

www.bak.admin.ch/themen/04118/04119/.../index.html?lang...

- Rapport –préavis N° 2008/26 (2008). Politique culturelle de la ville de Lausanne. [En ligne]. Consulté le 15/6/2016, de:

http://webapps.lausanne.ch/ressources/decimuni/file/1719.pdf.

Rapport-préavis N° 2015/1(2015). Politique culturelle de la ville de Lausanne (2015). [En ligne]. Consulté le 15/6/2016, de:
webapps.lausanne.ch/apps/actualites/Next/serve.php?id=4897.

Qu’est-ce que Fide? Consulté le 28/8/2016, de: http://www.fide-info.ch/fr/fide.

Qu’est-ce qu’un Interrg. Office fédéral des migrations. [En ligne]. Consulté le 19/4/2017, de http://regiosuisse.ch/fr/interreg/ http:www.bfm.admin.ch.

Slater, J. (2010). La Suisse, un melting-pot linguistique plutôt réussi. [En ligne].
Consulté le 29/6/2016, de:
http://www.swissinfo.ch/fre/la-suisse--un-melting-pot-linguistique-plut%C3%B4t-r%C3%A9ussi/28876604.

Soutien Pro Helvetia pour la culture? N° 13.[En ligne]. Consulté le 20/10/2016, de
http://www.fddm.ch/media/document/0/pdf137_soutien_prohelvetia_culture_c.pdf.

Statistique de poche de la culture en Suisse (2016). Office fédéral de la culture. [En ligne]. Consulté le 15/3/2017, de:
www.bak.admin.ch/themen/04110/index.html?lang=fr.

Statistique de poche de la culture en Suisse (2015). Office fédéral de la culture.
[En ligne]. Consulté le 15/3/2017, de:
http://www.bak.admin.ch/themen/04110/index.html?lang=fr.

Statistique de poche de la culture en Suisse (2014). Office fédéral de la culture.
[En ligne]. Consulté le 15/3/2017, de:
http://www.bak.admin.ch/themen/04110/index.html?lang=fr.

Télévision (2017). Office fédéral de la statistique. [En ligne]. Consulté le 20/3/2017, de:



https://www.bfs.admin.ch/bfs/fr/home/statistiques/culture-medias-societe-information-sport/medias/offre-utilisation/television.html.

- Michael Thompson, M., Richard J. Ellis, R. J. , Wildavsky, A.M. (1990). Theory of culture. Westview Press; 1st edition.
- Trousse de planification culturelle (2010). British Columbia et Leacies Now 2010. [En ligne]. Consulté le 14/6/2017, de:

www.creativecity.ca/database/files/library/Trousse_de_planification_culturelle.pdf.

- Veillette, J.(2014). Imaginaires identitaires et dynamiques relationnelles entre les divers acteurs de deux communes urbaines du Canton de Fribourg au prisme du «bilinguisme» et de la «migration». Thèse de doctorat présentée devant l›Université de Fribourg , sous la direction de Marc-Henry Soulet. Consultée le 25/8/2016, de:

https://doc.rero.ch/record/235839/files/VeilletteJ.pdf.

- Vue d›ensemble. Confédération suisse (2016). [En ligne]. Consulté le 10/6/2016, de: https://www.eda.admin.ch/aboutswitzerland/fr/home/geschichte/uebersicht.html.
- Weckerle, W. & Theler, H. (2010). La politique culturelle en Suisse: modèles et défis. In: Tendances et défis des politiques culturelles. Cas nationaux en perspective (2010). Qubec: Presses de l›Université de Laval.
- Weider, E.(2013). Politiques linguistiques et plurilinguisme en Suisse. In: Politiques linguistiques en Europe, Europe[s] -4, Sous la direction de J.-C. HERRERAS. Valenciennes: P.U. de Valenciennes.
- Windisch, U. (2002). Multiculturalisme et plurilinguisme: le cas suisse. In: Denis Lacorne et Tony Judt. La politique de Babel Du monolinguisme d›État au plurilinguisme des peuples. Paris: KARTHALA.

Wolton, D. (2010). Mondialisation, diversité culturelle, démocratie. In: Synergies Brésil. N° spécial 1 – 2010 pp. 13-20. Consulté le 15/6/2016, de: http://gerflint.fr/Base/BresilSPECIAL1/bresilSP1.html.

Wolton, D. (2008). De la diversité à la cohabitation culturelle. In: Hermès, N° 51. Consulté le 15/6/2016, dehttp://hdl.handle.net/2042/24197.

Zingg, Ch. (2010). Les partenariats entre public et privé en Suisse: le mécénat de la fondation de la banque Julius Baer et le partenariat avec l'Office fédérale de la culture pour la promotion de l'art contemporain". In: Mécénat et fondations culturelles France-Suisse. Paris: La documentation française. Ministère de la culture et de la communication.